مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ص ص ٦٦٩-٧١٤، (ربيع الآخر ١٤٤٢ هـ/ نوفمبر ٢٠٢٠)

الواجب والممكن معيارا تخييليّا

المكّي العايدي

مخبر السّرديّات والدّراسات البينيّة، جامعة منّوبة، تونس

ملخّص البحث. يتناول هذا البحث مسألة "الواجب والممكن" من زاويتين أساسيّتين: تربط الزّاوية الأولى ثنائية الواجب والممكن بمقولة الجهة باعتبارها مقولة فلسفيّة منطقيّة مُنطلقُها مفهومٌ أرسطيّ موضوعيّ يحصر معيارَ الصّدق الثنائيّ القيمة في مطابقة الواقع، وتوضّح ما شهدته هذه الثّنائيّة من تحوير وتوسيع في إطار المنطق الجهيّ المتعدّد القيم وعلم دلالة العوالم الممكنة، لتستقيم منها لمنظّري الأدب السّبيلُ التي تنتقل بها إلى علم دلالة التّخييل الأدبي، وتغدو أداة أساسيّة في تصنيف العوالم التّخييليّة وبنائها. وتنعقد زاوية النّظر الثّانية على الواجب والممكن باعتبارهما معيارا تخييليّا محدِّدا لبنية العالم التّخييليّ الدّاخلية من ناحية، وعلاقته بالموجود في الوجود من ناحية ثانية.

وبناء على ما تقدّم كلّه، رأينا أن نتبيّن حضور الواجب والممكن في "فنّ الشّعر" لأرسطو باعتباره أوّل كتاب يُجرى فيه هذا الزّوج خارج نطاق المنطق، قبل أن نتتبّع حضوره في السّرديات المعاصرة في صيغتها المنفتحة على نظرية العوالم الممكنة.

وتبعا لذلك، يمكن أن ننظر في مسألتين قصصيّتيْن بارزتين تعلّقتا بالواجب والممكن سواء في صورتهما الأرسطية القديمة أو في صورتهما المعاصرة المُوَسَّعة. تتعلّق المسألة الأولى بما يتّجه العالم التّخييليّ إلى تصويره من تجربة الوجود، ومدار المسألة

الثانية على دور المقاييس المنطقيّة القائمة على الواجب والممكن في تشكيل بنية العالم التّخييليّ الدّاخلية.

فكيف يحضر الواجب والممكن في الدّرس الأدبي؟ وما المعاني التي ترجَّحا لها بخروجهما إلى هذا المجال الجديد؟ وهل يقتصر دورهما على بناء العالم التّخييليّ الدّاخلي، أم يتعدّاه إلى علاقة العمل الفنّي بالخارج؟ وإذا كانت العلاقات في العالم الفنّي من جنس العلاقات في العالم الواقعي، فأين تكمن حرّية الفنّان في تجاوز إكراهات الممكن والضّروريّ التي تفرضها الحياة الواقعية؟

الكلمات المفتاحية: واجب، ممكن، ضروريّ، جهة، منطق جهيّ، عالم تخييليّ، عالم ممكن.

مقدمة

أقمنا هذا العمل بعد التّمهيد على أربعة أقسام وخاتمة:

- فنتناول في القسم الأوّل ثنائيّة الواجب والممكن على النّحو الذي تحدّدت به في المنطق الأرسطيّ.
- ونعرض في القسم الثّاني إلى وجوه التّعامل النحويّ والمنطقيّ مع هذه الثنائيّة وما يطرأ عليها أثناء ذلك التّعامل من توسيع حينا وتحوير وتعديل حينا آخر.
- ونعقد القسم الثّالث على الواجب والممكن باعتبارهما معيارا يحدّد علاقة العمل الفنّي بالعالم استنادا إلى قواعد معيّنة.
- ونوجّه عنايتنا في القسم الرّابع إلى بيان دور ثنائيّة الواجب والممكن في بناء حبكة العالم التّخييليّ.
- ونخلص من كلّ ذلك إلى خاتمة نجمل فيها أهمّ نتائج البحث.

التّمهيد:

إذا كان التّعامل مع قيمتيْ الواجب والممكن الجهيَّتيْن عسيرا، فإنّ هذا الأمر لا يجد تفسيره في استغلاق مقولة الجهة (modality) التي تنتمي إليها قيمتا الواجب والممكن فحسب، أو في ما يقتضيه من استحضار لمعارف متنوّعة المجالات، وإنّما يجد بيانه كذلك في قيام المعاني الجهيّة على سلسلة من الإبدالات والتّحوّلات المترتّبة ضرورة عن استبدال منظور بمنظور، أو عن الانتقال بها من اختصاص معرفيّ إلى آخر. إلاّ أنّ وقوع هذه المقولة نفسها في تقاطع اختصاصات متباينة قد ساهم في كشف وجوه مختلفة منها، ووسّع مجالات استعمالها. ولئن باتت دراسة الواجب والممكن(necessary and possible) في المنطق والفلسفة واللّسانيّات مُمَهَّدة السّبيل، فإنّ التّعامل مع هاتين القيمتين في مجال الأدب، مُستعينا في ذلك بمُنجزات العلوم

الإنسانية المجاورة، ما فتئ يترقّى بهما في مدارج التّجريد والتّجويد التي تبيِّن فائدتهما في هذا النّطاق.

ويتناول هذا البحث مسألة "الواجب والممكن" من زاويتين أساسيّتين:

تصل الزّاوية الأولى ثنائية الواجب والممكن بمقولة الجهة باعتبارها مقولة فلسفيّة منطقيّة مُنطلقُها مفهومٌ أرسطيّ موضوعيّ يحصر معيارَ الصّدق ثنائيّ القيمة في مطابقة الواقع، وتوضّح ما شهدته هذه الثّنائيّة من تحوير وتوسيع في إطار المنطق الجهيّ متعدّد القيم وعلم دلالة العوالم الممكنة، لتستقيم منها لمنظّري الأدب السّبيلُ التي تنتقل بها إلى علم دلالة التّخييل الأدبي، وتغدو أداة أساسيّة في تصنيف العوالم التّخييليّة وبنائها.

وتنعقد زاوية النّظر الثّانية على الواجب والممكن باعتبارهما معيارا تخييليّا محدِّدا لبنية العالم التّخييليّ الدّاخلية من ناحية، وعلاقته بالموجود في الوجود من ناحية ثانية.

١- منطق الواجب والممكن:

القضيّة هي الحدّ الأدنى من الكلام المفهوم الذي يثبت أو ينفي شيئا. ويُطلق مصطلح القضيّة بوجه عام على "القول الجازم"[(١)] أو الجملة الخبريّة التي يمكن الحكم

(١) يقول نصير الدّين الطّوسي:«ونحن قد أوردنا في هذا الفصل (...) ألفاظا تتقارب معانيها، كالقول الجازم والإخبار والخبر والحكم والقضيّة، فإنّ المراد بها واحد، لكنّها تُطلق عليها باعتبارات مختلفة؛ فإنّ القول من جهة اشتماله على تصديق متعلّق بأحد طرفَيْ النّقيض على سبيل البتّ والقطع يُسَمَّى قولاً جازمًا، ومن جهة أنّه يصلح لإعلام الغير إخبارًا، ومن حيث أنّه مستلزم للصّدق والكذب لذاته خبرًا، ومن حيث أنّه يشتمل على ربط أحد المعنيَيْن بالآخر أو إزالة توهّم الرّبط حكمًا، ومن جهة أنّه يقتضي الجزْمَ بالإثبات أو بالنّفي بحيث أتمّ وقُضِيَ به قضيّة». انظر:

– نصير الدّين الطّوسي: أساس الاقتباس في المنطق، ترجمة: منلاّ خسرو، حقّقه وقدّم له وراجعه: حسن الشّافعي ومحمد السعيد جمال الدين، المجلس العالمي للثّقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٨٩– ٩٠.

=

بصدقها أو كذبها متى تمّ التّحقّق من مُطابقتها للأمر ذاته. والقضايا نوعان: مُطلقة، وذوات جهة؛ فتكتفي الأولى بتقرير نسبة حكميّة بين الموضوع والمحمول، وتُدعى تلك النّسبة التي تربط بينهما رابطة، في حين تُضيف الثّانية إلى القضية ما يُبيّن نوع العلاقة بينهما من خلال لفظة دالّة على كيفيّة وجود المحمول للموضوع من حيث الضّرورة أو الإمكان أو الامتناع، وتُسمَّى تلك اللّفظة المُضافة جهة القضيّة.

وإذا كانت جهة القضيّة مُباينة لمادّتها لفظا، لأنّ «الجهة لفظة مُصرَّح بها(...) والمادّة حالة للقضيّة في ذاتها غير مُصرَّح بها»[1]، فإنّها قد تُطابقها من حيث الواقع، وقد تخالفها«كقولك زيد يمكن أن يكون حيوانا، فالمادّة واجبة، والجهة ممكنة»[2]. ومتى خالفت جهة القضيّة مادّتَها كان اللّفظ الدّالّ عليها كاذبا، لأنّ كيفيّة النّسبة التي يدلّ عليها اللّفظ لا توافق الكيفيّة الثّابتة في نفس الأمر، أي حالة الأشياء في الكون.

=

ويمكن أن نضيف في هذا السّياق ما جاء عن البلاغيّين العرب في تدقيق هذه المفاهيم والتّمييز بينها؛ إذ يقول الدّسوقي في شرحه قول السّعد:«(قوله فالكلام خبر) أي من حيث احتماله الصدق والكذب لما تقرّر أنّ المركّب التامّ المحتمِل للصّدق والكذب يُسمَّى خبرا من حيث احتماله لهما، ومن حيث اشتماله على الحكم قضيّة، ومن حيث إفادته الحكم إخبارا، ومن حيث كونه جزءا من الدّليل يسمَّى مقدّمة، ومن حيث كونه يُطلب بالدَّليل مطلوبا، ومن حيث كونه يحصل من الدَّليل نتيجة، ومن حيث أنّه يقع في العلم ويُسأل عنه مسألة. فالذّات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات». انظر:

- محمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي (ت. ١٢٣٠ هـ/١٨١٥م): الحاشية على شرح السّعد لتلخيص المفتاح، ضمن شروح التّلخيص، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، د.ت.، ج١، ص ١٦٦.

(١) أبو علي بن سينا: النّجاة في الحكمة المنطقيّة والطّبيعيّة والإلهيّة، مطبعة السّعادة، مصر، ط:٢، ١٩٣٨، ص١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص١٧.

وقد دعا هذا المسلكُ في الفهْم الذي يجعل مبحث الجهات منعقدًا، بالدّرجة الأولى، على مادّة القضيّة بوصفها معيارا للحكم على القضيّة، المناطقةَ المُحدثين إلى إخراجه من مباحث المنطق الصّوري[٣]؛ ومردُّ ذلك إلى استناد التّعامل القديم مع الجهات إلى أساس موضوعيّ، يعتبر المعاني الجِهِيّة قائمة على منطق ثنائيّ القيمة، وهي الصّدق والكذب[٤]، كائنةً في ذات الأشياء، منشدّة إلى كيفيّة الانتماء إلى الوجود، بينما يهتمّ المنطق الصّوري بالعلاقات الصّورية للقضيّة وينصرف عن البحث في علاقاتها المادية.

وإذا كانت الجهات، عند أرسطو، أربع هي: الممكن والمحتمل، والواجب أو الضروريّ، والممتنع أو المستحيل[٥]، فإنّ الدّارسين قد لاحظوا أنّه يُجري، في الفصل الثّالث عشر من كتاب "العبارة"، معنى الاحتمال بمعنى الإمكان على وجه اللُّزوم والانعكاس أيضا[٦]، بينما يكتفي في كتاب "التّحليلات الأولى"[٧] بالحديث عن جهتيْ الوجوب أو الضّرورة والإمكان، وقد أرجعوا ذلك إلى أخذه «الاحتمال هنا بمعنى

(٣) محمد مهران: مدخل إلى المنطق الصّوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٥٠.

(٤) يتجلّى ذلك، مثلا، في قول أرسطو«وليس كلّ قول بجازم، وإنّما الجازمُ القولُ الذي وُجِدَ فيه الصّدق أو الكذب، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلّها، ومثال ذلك: الدّعاء، فإنّه قول ما، لكنّه ليس بصادق ولا كاذب». انظر:

- أرسطو: منطق أرسطو، حقّقه وقدّم له عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، دار القلم: بيروت- لبنان، ١٩٨٠، الجزء الأول، كتاب العبارة، ص١٠٣.

(٥) المرجع السّابق، أرسطو: منطق أرسطو، الجزء الأوّل، كتاب العبارة، ص١٢٢.

(٦) المرجع نفسه، أرسطو: منطق أرسطو، الجزء الأول، كتاب العبارة، ص١٢٥.

(٧) المرجع نفسه، أرسطو: منطق أرسطو، الجزء الأول، كتاب التحليلات الأولى، ص ص ١٦٥- ٢٠٤.

الإمكان، والامتناع بمعنى الواجب أو الضّروريّ إلاّ أنّه واجب العدم»[١]. ويوافق هذا التّقسيم الأرسطيّ، تماما، ما ذهب إليه ابن رشد الذي قصر أجناس ألفاظ الجهات على جهتيْن: «إحداهما الضّروريّ وما يتبعه على جهة اللّزوم ويُعدّ معه وهو الواجب والممتنع الذي هو أيضا أحد قسميه، إذ كان الضّروريّ إمّا ضروريّ الوجود وإمّا ضروريّ العدم وهو الممتنع، والثّانية الممكن وما يتبعه على جهة اللّزوم ويُعدّ معه، مثل قولنا محتمل»[٢]، وقد علّل حصر ألفاظ الجهات في جهتيْن بقوله: «لأنّه إنّما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود، والموجود قسمان إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل، والضّروريّ يُقال على ما بالفعل، والممكن يُقال على ما بالقوّة»[٣]. وعلى هذا النّحو، تنخزل الجهات الأربع إلى جهتيْن أساسيّتيْن هما: الضّروريّ والممكن، حتّى بات المنطق الجهيّ يُعرف بمنطق الضّرورة والإمكان[٤].

ويُسجَّل، كذلك، أنّ تركيز أرسطو، وهو يتعامل مع القضايا تعاملا موضوعيا مادّيا، يتّجه إلى قيمة صدق الإثبات سواء كانت القضيّة المُعَبَّر عنها بواسطة ذلك الإثبات صادقة أو كاذبة. ولكن، وإذا كان من الممكن الحكم على القضايا نفسها بالصّدق أو الكذب، فهل يجوز التّغاضي عن موقف المتكلّم في طريقة صياغة القضيّة ذاتها، وهو مُنشئ القول والمُتعهِّد به والمُؤثّر فيه؟ وكيف يمكن التّعامل بمنطق ثنائيّ

(١) المرجع السّابق، محمد مهران: مدخل إلى المنطق الصّوري، ص ١٤٥.

(٢) أبو الوليد محمد بن رشد: تلخيص كتاب العبارة، تحقيق محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص١٠٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٥.

(٤) إسماعيل عبد العزيز: نظرية الموجّهات المنطقية، دراسة تحليلية في منطق الجهة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠.

القيمة مع القضايا الزّائفة والعبارات الغامضة المخالفة للواقع أو القائمة على الافتراضات المُسبّقة والاعتقادات؟ وكيف يمكن الإفادة من الجهات الصّدقية الأرسطية، في الدّرس الأدبي، وهي جهات تعتمد بالأساس مبدأ الثّالث المرفوع، والحال أنّ التّخييل السّردي تخرُّص واختلاق؟ وما السّبيل، حينئذ، إلى الانتقال بالواجب والممكن من مجال القضيّة الضيّق إلى مجال الخطاب والنصّ؟

٢- الواجب والممكن بين التّوسّع والتّحوير:

تجد بعض هذه الإشكالات إجابات ممكنة عنها في ما شهدته ثنائيّة الواجب والممكن من تطوّر ناجم عن الانتقال بها إلى مجالات معرفيّة أخرى حينا، وعن التّوسّع فيها انطلاقا من تحوير المبادئ التي يقوم عليها المنطق الجهيّ القديم حينا آخر.

فجورجين أيّوب[١]، على سبيل المثال، تذكر أنّ سيبويه يستعمل في"الكتاب" بنية ثنائيّة بسيطة تتركّب من عنصر ذي قيمتيْن متقابلتيْن، إحداهما إيجابيّة والأخرى سلبيّة، لوصف القيم الجهيّة للفعل وهما "وقع" و"لم يقع"، أو الواجب وغير الواجب[٢].

---

(١) انظر:

- Georgine Ayoub, «Some Aspects of the Relation between Enunciation and Utterance in Sībawayhi's *Kitāb*. A Modal Category: *wājib/ġayr al-wājib*», in *The Foundations of Arabic Linguistics II: Sībawayhi: Interpretation and Transmission*, Edited by Amal Elesha Marogy; Kees Versteegh, Leiden; Boston: Brill, 2015, p. 6.

(٢) عبارة سيبويه هي الآتية: «وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع». انظر:

=

واستنادا إلى تصوّر يستعيض عن التّقابل بين الشّكل النّحوي والمعنى بتصوُّر يعتبر أنّ النّظام النّحوي قائم على بنية نحوية مجرّدة واحدة تُسيِّر كلّ الأبنية وتولّدها، انتهى محمّد صلاح الدين الشّريف إلى الأمر نفسه قبل جورجين أيّوب بكثير، فيقول: «توصّلنا باتّجاهنا هذا إلى تصوّر نظام يصف النّحو، ويدّعي تمثيله، ويقوم على أساس مقوليّ ساذج، نواته مقولة الوجود أو الكينونة المطلقة، وقد انحصرت في زوج قيميّ ندّعي أنّه، نحويًّا، ينبغي أن يكون أبسط من قيمة الصّدق والكذب ومن القيم المنطقيّة الأخرى كقيمتيْ الضّرورة والإمكان. وذلك أنّ هذا الزّوج مجرّد شحنتيْن: إيجاب وسلب قد تكوّنتا في اللّغة بفضل عمليّة تجريديّة تاريخيّة أحدثها الإنسان بفضل تعامله مع الوجود والعدم. ولقد نبّهنا إلى أنّ هذا التّجريد يقتضي أنّ الشّحنتيْن لا تُمثّلان الوجود والعدم، بل تُمثّلان قيمتيْن مختلفتين لمفهوم الوجود»[1]. وإذا كانت الخلفيّة المنطقيّة لهذا الزّوج المؤسَّس على شحنتيْ الإيجاب والسّلب غير خافية، فإنّ اختياره

=

– أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:٣، ١٩٨٨، ج١، ص ١٢.

والواقع أنّ سيبويه لم يعرّف الواجب وغير الواجب بقدر ما مثّل لهما بالحروف والأفعال؛ فقد جاء في "الكتاب":«إنّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب، وأنّه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقرّ عند السّائل» (ج١، ١٩٨٨، ص٩٩) و«حروف النّفي، شبّهوها بألف الاستفهام حيث قُدِّم الاسم على الفعل، لأنّهنّ غيرُ واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنّهي غير واجبيْن» (ج١، ١٩٨٨، ص١٤٥) و«لأنّ أوّل الكلام خبرٌ وهو واجب» (ج٣، ١٩٩٢، ص ٣٨) و«لكنّ [إذْ] إنّما يقع في الكلام الواجب» (ج١، ص١٠٧) وغير ذلك.

(١) محمّد صلاح الدّين الشّريف: الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنّوبة، تونس، ٢٠٠٢، ج٢، ص ص ٩٣٧–٩٣٨.

من قبل محمّد صلاح الدين الشّريف ومَن سبقه مثل الخليل بن أحمد وسيبويه وتفضيله على غيره من المفاهيم الجارية عند المناطقة كالضّروريّ والممكن، يرجع، في نظره، إلى بساطته، رُجُوعَه، كذلك، إلى تمهيد الباحث لحساب نحويّ للدّلالة بحسب هاتين القيمتين يرمي إلى تعويض الحساب المنطقي القائم على الصّدق والكذب أو الضّروريّ والممكن.

وتكمن فائدة هذه المقابلة (± واجب)، في نظره، في أنّها مقابلة جهيّة مُستخلصة من استقراء الأبنية، وقد استند إليها النّحاة القدامى لتفسير ظواهر لغوية عديدة، «فباعتمادها جعلوا الماضي والمرفوع من الواجب، وجعلوا المجزوم والمنصوب من غير الواجب، وكذلك الأمر والمؤكّد بالنّون وفعلا المدح والذّمّ، والأغلب من أسماء الأفعال»[٢].

وإذا كان هذا الزّوج يصف قيم الفعل الجهيّة الدّالّة على الوقوع وعدمه، فإنّ المسألة تغدو أكثر تعقيدا عند محاولة تبيّن حيّز الوقوع؛ فخالد ميلاد يذهب إلى أنّ مفهوم الواجب في كتاب سيبويه قد شهد تطوّرًا من معنى الوقوع والسُّقوط في الخارج إلى معنى الوقوع في الذّهن والتّصوُّر[٣]، ويعتبر أنّ«الواجب عند سيبويه يشمل من الكلام ما كان مُثبتا ومُؤكَّدا، وما كان واقعا ثابتا في الكون، وفي الاعتقاد، وما كان ثابتا واقعا في الاعتقاد، دون الكون الخارجي»[٤]، وهو تعريف يعترض عليه عماد

(٢) محمّد صلاح الدّين الشّريف:«دور صيغ الفعل العربي في وسم الجهة والمظهر»، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٢، ٢٠٠٧، ص ٦١.

(٣) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة، كلية الآداب بمنّوبة، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس ٢٠٠٠، ص ص ٥٥١-٥٥٢.

(٤) المرجع نفسه، ص٦٨.

الحاج ساسي لتردّده بين اعتبار الواجب دالاً على الوقوع والثّبوت في الخارج، وبين اعتباره دالاً على الوقوع والثّبوت في الذّهن[١]، ولكنّه يُقرّ تعريف خالد ميلاد الثّاني للواجب بوصفه مفهوما «يدلّ على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكينونته، وهي معان متّصلة بعلاقة المتكلّم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجيّ من حيث التّصوّر والاعتقاد»[٢]، فيكون معنى الوقوع، ههنا، محكوما بتصوّر الإنسان واعتقاده وليس بالكون الخارجيّ. ولا يقتصر الاعتقاد، في نظر عماد الحاج ساسي، على الواجب فحسب؛ لأنّ جميع ما يُثبته المتكلّم أو ينفيه أو يطلبه لا يخرج عن الزّعم الذي يزعمه أو تمثُّله للوجود. ومعنى ذلك أنّ الواجب وغير الواجب كلاهما يرتبط بالاعتقاد عند المتكلّم «لأنّ الوجود أو الواقع قد نتمثّله بما نتوهّم أنّه هو أيْ ما هو كائن في حال الوجوب أيْ الإثبات، أو بما هو ليس هو أيْ بما هو ليس كائنا في حال نفْي الوجوب، أو بما نفترض توهّم إمكانه فنطلبه استخبارًا أو أمرًا أو تمنّيًا... في حال غير الواجب»[٣].

والواقع أنّ هذا التّخريج يستحضر تصوّر محمد صلاح الدّين الشّريف لمفهوم صدور الجملة عن الاعتقاد في التّراث النّحويّ. فالجملة مهما كان نوعها، في ما يستقرئ

(١) عماد الحاج ساسي: التّعهُّد بالقول: إشكاليّاته وفرضيّاته وتأصيله في اللّسان العربي، دار محمد علي الحامي- تونس، نادي القصيم الأدبي- المملكة العربية السعودية، دار التّنوير للطّباعة والنّشر- تونس، ط:١، ٢٠١٧، ص ٣١٤.

(٢) المرجع السّابق، خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة، ص ٦٩.

(٣) المرجع السّابق، عماد الحاج ساسي، التّعهُّد بالقول: إشكاليّاته وفرضيّاته وتأصيله في اللّسان العربي، ص ٣١٧.

الشّريف من مؤلّفات المبرّد وابن يعيش والأستراباذي، تصدر بطبعها عن اعتقاد «يترجّح بين العلم والخيلان» ويتحكّم في الإنشاء الذي يتحكّم بدوره في الإحالة(٤).

إلاّ أنّ النّحاة القدامى يميّزون، مثلما يلاحظ الشّريف، بين«قيمة اليقين في اعتقاد المتكلّم وخاصّية الوجوب في البنية» ؛ فالاعتقاد الذي تصدر عنه الجملة مطلق ومُسجَّل في البنية النحوية المجرَّدة أي في نظام البنية، وهو اعتقاد المتكلّم الموسوم بـ[± اليقين]. أمّا وسم تلك البنية النحوية المجرَّدة لفظيّا فيترتّب عنه [± الواجب] وهي قيمة البنية الموافقة لاعتقاد المتكلّم(١).

وغنيّ عن البيان، أنّ هذا الوجه الأوّل من التّعامل مع الواجب والممكن في النّظرية النّحوية القديمة يُكسب المفهوم معنى جديدا يُولي مكانة للمتكلّم واعتقاده، ويفترض استرسالا بين دلالة الوجوب ودلالة الإمكان، لنهوض المقابلة (± واجب) بدورها على مبدأ الأصل والفرع الذي قد يتخلّص به الماضي إلى غير الواجب بالدّعاء والأمر والعقْد والشّرط، وينصرف فيه المضارع، والأصل فيه الرّفع، إلى غير الواجب أيضا نصبًا وجزْمًا(٢).

---

(٤) يقول محمّد صلاح الدّين الشّريف:«إذا صحّ أنّ الجملة تصدر عن اعتقاد يترجّح بين العلم والخيلان، فقولك "زيد مجرم" صادر عن اعتقاد سابق لإنشائك هذا الخبر، بحيث إذا قلت "أعلم أو أخال" لم يكن قولك إلاّ تعيينا لاعتقاد قد صدر عنه إثباتك الخبر فهو سابق للإثبات. فإذا قلت [إنْ] كان الإمكان، والإمكان سابق للوجوب الذي منه الإثبات كما بيّنّا ولكنّه لا يكون سابقا للاعتقاد الذي عنه تصدر الجملة، لأنّ الجملة لا تصدر إلاّ عن اعتقاد». انظر المرجع السّابق: محمّد صلاح الدّين الشّريف، ٢٠٠٢، ج١، ص ٥٥٥.

(١) المرجع السّابق: محمّد صلاح الدّين الشّريف، ٢٠٠٧، ص ص ٧٢-٧٣؛ ٩٣.

(٢) محمّد صلاح الدّين الشّريف، ٢٠٠٧، ص ٦١؛ ٢٠٠٢، ج٢، ص ٩٤٠.
وانظر تفصيل ذلك في:

=

وفي هذا النّطاق يمكن النّظر، كذلك، في ما جاء في المدوّنة البلاغيّة حول التّمييز بين "النّسبة الكلاميّة" و"النّسبة الذّهنيّة وّالنّسبة الخارجيّة" وطبيعة العلاقة بينها[٣]. فقد ذكر الدّسوقي «أنّ النِّسب ثلاثة: كلامية وذهنيّة وخارجيّة؛ فالأولى تعلّق أحد الطّرفين بالآخر المفهوم من الكلام، وتَصَوُّرها وحُضُورُها في ذهن المتكلّم هو النّسبة الذّهنيّة، وتعلُّق أحد الطّرفين بالآخر في الخارج خارجيّة. فإذا قلتَ: زيد قائم؛ فثبوتُ القيام لزيد يُقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام، وذهنيّة باعتبار ارتسامه في الذّهن وحضوره فيه، ونسبة خارجيّة باعتبار حصوله في نفس الأمر»[٤].

إنّ الخبر، في حقيقة الأمر، هو فعل المتكلّم المُخبر وحُكمه، وما ذلك الحكم سوى العمل الذّهنيّ الذي ينهض به المتكلّم، وأساس هذا العمل الرّبط بين طرفين أو مفهومين وذلك بنسبة أحدهما إلى الآخر على الوجه الذي تتحقّق به علاقة ذهنيّة

=

- جلال الدّين السّيوطي: هُمع الهَوامع في شرح جَمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، ط:١، بيروت – لبنان، ج١، ص ص ٣٢؛ ٣٧.
- رضيّ الدّين الأستراباذي: شرح الرّضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط:٢، بنغازي، ١٩٩٦، ص ص ١١-١٣؛ ٢٨-٢٩.

(٣) المرجع السّابق: محمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي: الحاشية على شرح السّعد لتلخيص المفتاح، ج١، ص ص ١٦٤-١٦٨.

وانظر توضيحا لهذه المسألة ومزيدا من التّوسّع في ما قاله البلاغيّون حولها في:

- بسمة بلحاج رحومة الشّكيلي: السّؤال البلاغي- الإنشاء والتّأويل، دار محمّد علي الحامّي، المعهد العالي للّغات بتونس، ط:١، صفاقس – تونس، ٢٠٠٧، ص ص٣٦-٤١.

(٤) المرجع السّابق: محمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي: الحاشية على شرح السّعد لتلخيص المفتاح، ج١، ص ١٦٤.

تُسمَّى النّسبة ؛ وهي نسبة ذهنيّة من حيث إدراكها في الذّهن، وكلاميّة من حيث دلالة الكلام عليها، وخارجيّة من حيث حصولها في الخارج.

وإذا كانت إفادة المخاطب بالحكم الذّهنيّ تستوجب إخراج النّسبة الذّهنيّة من حيّز الكلام النّفسيّ إلى حيّز الوسم اللّفظيّ أو النّسبة الكلاميّة، فإنّ احتمال الخبر للصّدق والكذب يتوقّف على مدى مطابقة الحكم فيه للخارج سواء كان ذلك الخارج من الموجوداتِ المتحقّقة الوجود في الواقع، ومن الأعيانِ المستقلّة عن الذّهن، أو كان من الأذهان التي لا تنفصل عن الحكم الحاصل في ذهن المُخبر عن الواقع وهو «ما يظنّه ويعتقده من الواقع لا الواقع ذاته»[١]. وينطوي هذا التّدقيق على تمييز لطيف بين الوجود في الأعيان والوجود في الأذهان أو القضايا الخارجيّة والقضايا الذّهنيّة، إذ يقول الدّسوقي: «هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذّهن بقطع النّظر عن الخارج، ونسبة في الخارج بقطع النّظر عن الذّهن»[٢]. إلاّ أنّ هذه القضايا، سواء كانت ذهنيّة أو خارجيّة، تستوي في الدّلالة على نسبة خارجيّة، بدليل قوله: «إنّ القضايا مطلقا لها نسبة خارجيّة»[٣].

أمّا الوجه الثّاني من التّعامل مع هذا الزّوج فمُترتّب عن قيام المنطق الجهيّ القديم على قيمة قُطبيّة لا تُراعي القيم الجهيّة التي تتحرّك بين القطبيْن، وهو ما جعله قاصرًا عن حلّ بعض القضايا المخالفة للواقع أو المُعبِّرة عن المواقف القضوية. واستوجب حلُّ الإشكال تجاوز مبدأ الثّالث المرفوع الذي يقوم عليه المنطق القديم،

(١) المرجع السّابق: بسمة بلحاج رحومة الشّكيلي: السّؤال البلاغي، ص٣٩.

(٢) المرجع السّابق: محمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي: الحاشية على شرح السّعد لتلخيص المفتاح، ج١، ص ١٦٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٨.

على نحو، أشرع الباب على منطق ينفتح على قيم متعدّدة[٤]. واتّجه بعض المناطقة وفلاسفة التّحليل، في الأثناء، إلى إحياء مفهوم العوالم الممكنة في جذوره الأولى لدى الفيلسوف الألماني غوتفريد فيلهلم ليبتنز (Gottfried Wilhelm Leibniz)، عامدين إلى إعادة صياغة النّظام المنطقي كلّه بناء على فرضيّة أساسيّة مفادها «أنّ عالمنا الحالي مُحاطٌ بعوالم ممكنة أخرى لا متناهية العدد»[١]. وعرفت فكرة العوالم الممكنة، بذلك، توسُّعًا خارج نطاق المنطق الجهيّ ساهم، فلسفيّا، في إعادة النّظر في بعض القضايا التّقليديّة، وأمدَّ الدّرسَ الأدبي بإطار نظريّ يمكن أن يُساعد في تفسير بعض خصائص النّصوص الأدبيّة التّخييليّة، ووصف بنية عوالمها الدّاخلية وضبط أجناسها الأدبية. فالمنطق الجهيّ، لا سيّما في صيغته المُوسَّعة، يعتبر أنّ القضايا المخالفة للواقع ليست فارغة تعيينيّا، وإنّما هي تُحيل على عالم ممكن بديل من العالم الواقعي. واستقام من

(٤) انظر في ما يتعلّق بالمحاولات الأولى في هذا الباب:

- يان لوكاشِيڤتش: نظريّة القياس الأرسطيّة: من وجهة نظر المنطق الصّوري الحديث، ترجمة وتقديم: عبد الحميد صبره، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦١ (الفصول الثلاثة الأخيرة: ص ص ١٨٩-٢٨٩).
- Georg H. Von Wright (1951). An Essay in Modal Logic, Amsterdam: North- Holland Publishing Company, Elsevier Science, p. 2.

وانظر توضيحا لكيفية التّوسّع من القيم الصّدقية إلى القيم الإلزامية والمعرفية والتّقويميّة في:

- عبد العزيز المسعودي: المعاني الجهيّة والمظهريّة، بحث لسانيّ في المقُوَلة الدّلاليّة، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، تونس، ٢٠١٣، ص ص ٦٤-٦٥.

(١) انظر :

- Raymond Bradley and Norman Swartz: *Possible Worlds: An Introduction to Logic and its Philosophy*, Indianapolis: Hackett Publishing Company, Inc., 1979, p. 2.

ذلك لنظريّة العوالم التّخييليّة المستلهَمة من المنطق الجهيّ ومن نظريّة العوالم الممكنة تصوُّرٌ يجعل الملفوظات التّخييليّة مُحيلة على عوالم تخييليّة يبنيها المؤلّف من خلال النصّ، ويُعيد القُرّاء بناءها من خلال فعل القراءة. إلاّ أنّ منزلة الإمكان والضّرورة والامتناع في المنطق تتعارض مع مكانتها في العوالم الممكنة الأدبيّة. فالإمكان في المنطق يُحيل على احتمالات الحدوث المجرّدة التي تستبعد، ضرورة، كلّ ما هو ممتنع ؛ ولذلك فمهما اختلف الفلاسفة في الحديث عن العوالم الممكنة وتفاوتت تصوّراتهم للعوالم الممكنة التّخييليّة[٢]، فإنّهم يتّفقون في ضرورة خضوع حالات الأشياء الممكنة

(٢) يرى دانييل فرّير (Daniel Ferrer) أنّ للفلاسفة تصوّرات متعارضة حول الوضع الأنطولوجي للعوالم التّخييليّة، من بينها:

- تصوّر الواقعية المعتدلة (réalisme modéré) وقوامه أنّ الممكن جزء من الواقع، وأنّ العوالم الممكنة لا يمكن فصلها عن العالم الحالي الذي تنتمي إليه بطرق مختلفة باعتبارها أبنية ذهنية أو افتراضات منطقية.
- تصوّر الواقعية المضادَّة (antiréalisme) وهو تصوّر ينفي كلّ صلة لها بالعوالم الممكنة بل يهدم مفهوم الإمكان نفسه.
- تصوّر الواقعية الجهيّة (réalisme modal) ومثّله دافيد لويس (David Lewis) إذ يعتبر أنّ كلّ العوالم الممكنة تماثل العالم الحالي، إلى درجة أنّ معنى العالم الحالي ينبغي أن يُنظر إليه، في نطاق هذا التّصوّر، لا باعتباره عالما مطلقا (واجب الوجود) بل بوصفه مفهوما إشاريا، مُعيِّنا للعالم، مهما كان، انطلاقا من الموقع الذي نتّخذه منه.

انظر:

- Daniel Ferrer, «Mondes possibles, mondes fictionnels, mondes construits et processus de genèse», *Genesis*, 30, 2010, p.112, mis en ligne le 30 mai 2012, consulté le 01 octobre 2016. URL : http://genesis.revues.org/127.

لمنطق العالم الواحد. بينما يفسّر منظّرو الأدب الإمكان والامتناع باعتبارهما مواضعتين بديلتين لبناء عالم مُناظر للعالم الذي نعيش فيه أو متفرّع عنه أو مناقض له[١].

وبناء على ما تقدّم كلّه، رأينا أن نتبيّن حضور الواجب والممكن في "فنّ الشّعر" باعتباره أوّل كتاب يُجرى فيه هذا الزّوج خارج نطاق المنطق، قبل أن نتتبّع حضوره في السّرديات المعاصرة في صيغتها المنفتحة على نظرية العوالم الممكنة.

وتبعا لذلك، يمكن أن ننظر في مسألتين قصصيّتيْن بارزتين تعلّقتا بالواجب والممكن سواء في صورتهما الأرسطية القديمة أو في صورتهما المعاصرة المُوَسَّعة. تتعلّق المسألة الأولى بما يتّجه العالم التّخييليّ إلى تصويره من تجربة الوجود، ومدار المسألة الثانية على دور المقاييس المنطقيّة القائمة على الواجب والممكن في تشكيل بنية العالم التّخييليّ الدّاخلية.

فكيف يحضر الواجب والممكن في الدّرس الأدبي؟ وما المعاني التي ترجَّحا لها بخروجهما إلى هذا المجال الجديد؟ وهل يقتصر دورهما على بناء العالم التّخييليّ الدّاخلي، أم يتعدّاه إلى علاقة العمل الفنّي بالخارج؟ وإذا كانت العلاقات في العالم الفنّي من جنس العلاقات في العالم الواقعي، فأين تكمن حرّية الفنّان في تجاوز إكراهات الممكن والضّروريّ التي تفرضها الحياة الواقعية؟

---

(١) انظر :

- Ruth Ronen, (1994), Possible Worlds in Literary Theory, Cambridge: Cambridge University Press, pp.48-49.

٣- الواجب والممكن معيارا محدّدا لعلاقة العمل الفنّي بالعالم:

٣- ١- قاعدة المُقنع:

لقد استخدم أرسطو في كتاب "فنّ الشّعر"[١] مصطلحات عديدة، وهو يتحدّث عن مهمّة الشّاعر والمؤرّخ (ص٢٦)، والبداية والنّهاية في المأساة (ص ٢٣)، والطّول الكافي لسلسلة الأحداث (ص٢٤) وكيفيّة تواليها (ص٢٨ ؛ ٣٠) والشّخصيّات والوقائع وتأليف الحكايات (ص٤٣) والاستعانة بالأمور العجيبة في المآسي (ص٧٠) وطرائق المحاكاة (ص ص ٧٠ ؛ ٧٧). وهذه المصطلحات هي: الممكن والممكن غير المقنع والضّروري والمحتمل وغير المحتمل والمستحيل والمستحيل المحتمل وغير المعقول والعرضيّ.

فالممكن منه ما يكون محتملا ومنه ما يكون ضروريّا، لأنّ «الأشياء ممكنة: إمّا بحسب الاحتمال أو بحسب الضّرورة» (ص٢٦)، ومنه المقنع (ص٢٧) ومنه غير المقنع «الذي لا يقبل التّصديق»(ص٧٠). والضّروريّ معيار منطقي تتَوالى وفقه سلسلة الأحداث في المأساة سببيّا(ص٢٤) بحيث يكون«أنّه بعد هذا ينتج هذا»(ص٤٣) في مقابل تتاليها، على سبيل الاتّفاق، في عالم الواقع شأنها في ذلك شأن الحوادث في القصص التّاريخية التي«لا يرتبط بعضها ببعض إلاّ عرضًا»(ص٦٥). ولذلك كانت«أسوأ الخرافات والأفعال البسيطة أحفلها بالحوادث العارضة. وأعني بالخرافة ذات الحوادث العارضة تلك التي تتوالى فيها الأحداث العارضة على غير قاعدة من

(١) أرسطو طاليس: فنّ الشعر، مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد، ترجمه عن اليونانية وشرحه وحقّق نصوصه عبد الرّحمان بدوي، دار الثقافة، ط:٢، بيروت – لبنان، ١٩٧٣.

وستكون إحالاتنا على "فنّ الشّعر" في المتن.

الاحتمال أو الضّرورة» (ص٢٨). والمحتمل هو المقبول شأن أن يتكلّم الشّخص أو يفعل على نحو معيّن (ص٤٣)، ولكن من المحتمل كذلك «أن تقع الأمور خلافا لكلّ احتمال» (ص ص٥٣ ؛ ٧٧). والمستحيل نقيض الممكن أو ممتنع الوقوع (ص٢٧)، وأقصاه غير المعقول الذي «ينبغي ألاّ تتألّف منه الموضوعات»، لأنّه من الباطل الذي لا يقرّه العقل (ص٧٠)، وأدناه المستحيل المحتمل المفضّل على «الممكن الذي لا يقبل التّصديق» (ص٧٠). ويبدو أنّ أرسطو، ههنا، يصنّف التّراجيديا ويفهمها انطلاقا من نظامه الفلسفي الواسع ؛ إذ لا يخفى أنّ توزيع هذه الجهات، على هذا الوجه، يُحيل مباشرة على تصنيف القضايا ذوات الجهة طبقا لمقياس الإيجاب والسّلب الوارد في الفصل الثّاني عشر من كتاب "العبارة"[1].

وإذا تجاوزنا التّشابه الظّاهر بين الجهات في الكتابيْن، تبيّن لنا، حينئذ، أنّ زوج الواجب والممكن في "فنّ الشّعر" دالّ، في حالة الإفراد، على القيمة التي يختصّ بها كلّ عنصر منه، إلاّ أنّ القيمة الواحدة لا تلبث أن تنحلّ إلى قيم جديدة مغايرة بالتّفريع حينا، والسّلب والإيجاب حينا آخر، وتَرَكُّب قيمة إلى قيمة أخرى حينا آخر، شأن تَرَكُّب المستحيل إلى المحتمل، والممكن إلى الضّروريّ والمحتمل أو إلى الإقناع وعدمه.

فإذا نظرنا الآن إلى كلّ قيمة على حدة لاحظنا أنّ بعضها قائم على طبقة واحدة مثل الضّروريّ والعرضيّ، وبعضها ينبني على تدريج يكشف عن تركّبها من طبقات:

---

(١) أقام أرسطو تصنيفه للقضايا ذوات الجهة باعتبار الإيجاب والسّلب على ثنائيات، هي:«ما كان منها فيما يمكن أن يكون، وما لا يمكن، وفيما يحتمل أن يكون، وما لا يحتمل، وما كان منها في الممتنع والضّروريّ»، أي الممكن وغير الممكن والمحتمل وغير المحتمل والممتنع وغير الممتنع والضّروريّ وغير الضّروريّ.

انظر المرجع السّابق: أرسطو: منطق أرسطو، الجزء الأول، كتاب العبارة، نقل اسحق بن حنين، ص١٢٢.

فالضّروري طبقة واحدة وهو "ما يجب أن يكون" ؛ والممكن طبقتان : المقنع وغير المقنع ؛ والاحتمال طبقتان كذلك : محتمل مقبول ، وغير محتمل أو غير مقبول ؛ والمستحيل ثلاث طبقات : مستحيل محتمل ومستحيل مجرّد ومستحيل باطل غير معقول. وبذلك يمكن التّمثيل لهذه المعاني بخطّ أفقي متواصل حدَّاه ما قام منها على طبقة واحدة أي الضّروريّ والعرضيّ ، ووسطه طيف من المعاني المسترسلة.

ومن الجليّ أنّ الجهات المُتحدَّث عنها في "فنّ الشعر" تختلف نسبيّا عن مثيلاتها في كتاب "العبارة" نوعا وتصنيفا ، وعلّة ذلك ترجّحها لوظائف مغايرة للوظائف المنطقية الخالصة ؛ فالحوادث العارضة لا قيمة لها في صنع جمالية التّراجيديا ولذلك يشدِّد أرسطو في تأليف الحبكة[٢] على «ألاّ تبدأ وألاّ تنتهي عند نقطة أيًّا كانت تُتَّخذُ

(٢) يترجم عبد الرحمان بدوي (muthos) بـ"الخرافة"، وهي في التّرجمة الأنقليزية (plot)، وفي التّرجمة الفرنسية (histoire)، بينما يذهب بول ريكور إلى ترجمتها بـ(intrigue) و(Mise en intrigue)، وهو ما نأخذ به. انظر على التّوالي:

- المرجع السّابق: أرسطو طاليس: فنّ الشعر:«والخرافة هي محاكاة الفعل، لأنّني أعني بـ"الخرافة":"تركيب الأفعال المنجزة"»، ص١٩.
- Aristotle (1898). The Poetics: Translated with a Critical Text by S.H. Butcher. London: Macmillan, «The plot is the imitation of action: for by plot I here mean the arrangement of the incidents», p.25.
- Aristote (1980). La poétique, le texte Grec avec une traduction et des notes de lecture par Roselyne Dupont-Roc et Jean Lallot, préface de Tzvetan Todorov, éd.: Seuil, «C'est l'histoire qui est la représentation de l'action (j'appelle ici « histoire » le système des faits)», p.55.

=

اتّفاقا» (ص٢٣)، ومؤلّفو هذا الضّرب من الحبكة: إمّا متخلّفين، وإمّا مُجيدين غرضُهم المسابقات لا الفنّ (ص٢٨). أمّا سائر المعاني فتساهم بدرجات متفاوتة في تحقّق المحاكاة وبناء الحبكة، ناهضة في ذلك بوظيفة مزدوجة: منطقية سببية وجمالية بلاغية.

وإذا رتّبنا جميع هذه القيم تفاضليّا طبقا لدورها الذي حدّده لها أرسطو في بناء الحبكة وضبط قواعد المحاكاة أمكن لنا تنظيمها على النّحو الآتي:

الممكن > الضّروريّ > المحتمل> غير المحتمل > المستحيل المحتمل > الممكن غير المقنع> المستحيل> غير المعقول> العرضي>

والمعيار الأساسي المُحدِّد لأهمّية قيمة دون أخرى، في ما تبيّن لنا من خلال كتاب "فنّ الشّعر"، هو معيار **الإقناع**، وهو كما تُلاحظ معيار بلاغي.

وقد ذهب أرسطو في الفصل التّاسع من كتابه إلى أنّ «الأشياء ممكنة: إمّا بحسب الاحتمال أو بحسب الضّرورة» (ص٢٦)، فما المقصود بهذا المعيار المزدوج في تحديد "الأشياء الممكنة"، والحال أنّه عرّف الممكن قبل ذلك مباشرة بـ «ما يمكن أن يقع»(ص٢٦)؟ إنّنا نعتبر أنّ أرسطو يضبط، ههنا، حدود الممكن؛ فمعيار الضّرورة يُخلّص الممكن من التّداخل مع العرضيّ، وهو كما رأينا ما يرد «على غير قاعدة من الاحتمال أو الضّرورة»(ص٢٨)، ومعيار الاحتمال يمنعه من التّرجُّح إلى نقيض المُحتمل وهو غير المعقول الظّاهر في قوله: «ويجب ألاّ يكون في الوقائع شيء غير

=

- Paul Ricœur (1983). Temps et récit, Tome I, Éditions du Seuil, Paris, pp.57; 116.

معقول» (ص٤٣). وممّا يدلّ على ذلك تصوّر أرسطو نفسه للمحتمل في كتاب "فنّ الشّعر". فليس المحتمل «ما يمكن أن يقع» (ص٢٦) فهذا حدُّ الممكن، بل هو "المقبول"(ص٤٣). ونقدّر أنّ الاحتمال والضّرورة يعقدان مع العالم التّخييليّ علاقتين متمايزتين: علاقة بالحبكة، كما سنرى ذلك لاحقا، وعلاقة بالمحاكاة.

ولعلّ بسط بعض الأمثلة يوضّح المسألة:

أ - «أمّا في المأساة فالشّعراء يتعلّقون خصوصا بأسماء من وُجدوا وعاشوا، والسّبب في ذلك أنّ الممكن أمر يُعتقد به، فإذا كان ما لم يقع لا نعتقد لأوّل وهلة أنّه ممكن، فإنّ ما وقع فعلا من البيّن أنّه ممكن، لأنّه لو كان مستحيلا لَمَا وقع» (ص٢٧)

ب - «ومع ذلك ففي المآسي نجد أنّ شخصا أو شخصين فقط هما من بين الأسماء المشهورة المعروفة، بينما سائر الأسماء مُختَرَع، وفي بعض المآسي لا نشهد شخصا واحدا معروفا، كما هي حال "أنثايا" لأجاثون، إذ في هذه المسرحية الوقائع والأسماء كلّها مُخترعة، ومع هذا فلا ينقص ذلك من قدرها ومُتعتها» (ص٢٧)

ت - «لأنّ الشّعراء (شعراء الملهاة) لا يُطلقون على أشخاص مسرحيّاتهم أسماء كيفما اتّفق إلاّ بعد أن يؤلّفوا الحكاية من أفعال مُحتملة التّصديق» (ص٢٧)

ث - «وينبغي عليه (الشّاعر) بالضّرورة أن يتّخذ دائما إحدى طرق المحاكاة الثّلاث: فهو يُصوّر الأشياء إمّا كما كانت أو كما هي في الواقع، أو كما يصفها النّاس وتبدو عليه، أو كما يجب أن تكون» (ص ص ٧١ -٧٢)

ج - «إذا قام النّقد على دعوى عدم الانطباق على الواقع والحقيقة، فربّما يمكن الرّدُّ على ذلك بأن نقول إنّ الشّاعر إنّما صوّر الأشياء كما يجب أن تكون، فإنّ

سوفوقليس كان يقول إنّه إنّما يصوّر النّاس كما يجب أن يكونوا، بينما يوريفيدس كان يُصوّرهم كما هم في الواقع. وإلى جانب هذين الجوابين يمكن أيضا أن يُقال إنّ هذا هو الرّأي الشّائع» (الفصل٢٥ : ص٧٣)

ح - «فإن وُجِد في الشّعر أمور مستحيلة فهذا خطأ ؛ ولكنّه خطأ يمكن اغتفاره إذا بلغنا الغاية الحقيقيّة من الفنّ» (ص٧٢)

خ - «وينبغي أن نفضّل المستحيل المحتمل على الممكن الذي لا يقبل التّصديق، وينبغي ألاّ تتألّف الموضوعات من أجزاء لا معقولة» (الفصل٢٤ : ص٧٠)

د - «وبالجملة فإنّ الأمر المستحيل ينبغي أن يُبَرَّر على اعتبار الشّعر أو ما هو أفضل أو الرّأي الشّائع. أمّا عن الشّعر فإنّ المستحيل المُقنع أفضل من الممكن الذي لا يُقنع. أجل! قد يكون من المستحيل أن يوجد ناس مثل الذين يصوّرهم زيوكسيس، لكنّه إنّما يرسمهم خيرا ممّا هم، لأنّ من يُتَّخذ قُدوة يجب أن يكون أفضل ممّا هو بالفعل. والرّأي الشّائع ينبغي أن يُبرِّر الأمور اللاّمعقولة، وأحيانا تبيّن أنّه ليس بلا معقول، إذ من المحتمل أنّ الأشياء تقع أحيانا بخلاف ما هو مُحتمل». (الفصل ٢٥ : ص٧٧)

فالتّسمية، مثلا، بأسماء من عاشوا ليس الغرض منها التّعلّق بالجزئيّ على نحو ما يفعل التّاريخ، وإنّما لأنّ الممكن الذي وقع فعلا دالّ على احتمال الإمكان القابل للتّصديق. أمّا اعتبار التّسمية في المأساة بأسماء من وُجِدوا مُحدِّدا أجناسيّا ليغدوَ معنى المُحتمل محمولا على مُطابقة قواعد الجنس الأدبي، فأمر رُبَّما كنّا نُسلِّم باستقامته لو انسحب فيه هذا القيْد على جميع المآسي. أمّا وفي ما تتوفّر عليه بعض المآسي من الاكتفاء بتسمية شخص أو شخصين من بين الأسماء المشهورة، وفي اعتماد بعضها الآخر على أسماء كلّها مُخترعة، فإنّه لا يستقيم الاطمئنان لهذا الفهْم والأخذ به.

ويستخدم أرسطو في الفصلين الرّابع والعشرين والخامس والعشرين على التّوالي عبارتين مترادفتين تقريبا، هما:

- «وينبغي أن نفضّل المستحيل المحتمل على الممكن الذي لا يقبل التّصديق»(ص٧٠).
- «المستحيل المُقنع أفضل من الممكن الذي لا يُقنع».(ص٧٧)

والعبارتان تقومان على مفاضلة، والمفضَّل عليه فيهما واحد سواء كان «الممكن الذي لا يقبل التّصديق» أو«الممكن الذي لا يُقنع»، والمُفضَّل واحد أيضا وهو «المستحيل المحتمل» و«المستحيل المقنع»؛ وقد قام المُفضَّل على تركيب نعتيّ في العبارتين: ثبت فيهما المنعوت (المستحيل)، وتغيّر النّعت (المحتمل؛ المقنع). ويُستخلص من ذلك أنّ المُحتمل مُقنع. وهو الأمر الذي بيّنه أرسطو منذ الفصل التّاسع في قوله بأنّ «الممكن أمر يُعتقد به»[1] (ص٢٧). وارتباط المحتمل بالإقناع يستمدّ بداهته

(١) بين المترجمين اختلاف في ترجمة هذه العبارة، إلاّ أنّ المعنى واحد؛ فقد عرّبها عبد الرّحمان بدوي بما"يُعتقد به" (ص٢٧) وعرّبها إبراهيم حمادة بما هو"ممكن تصديقه" (ص١١٤)، وتراوح التّرجمات الأنقليزية والفرنسية كذلك بين (credible) و(persuasive; persuasif).

انظر:

- أرسطو: فنّ الشّعر، ترجمة وتقديم وتعليق إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص ١١٤.
- Aristotle (1898). The Poetics, op. cit., p.37.
- Aristotle (2002). On Poetics, Translated by Seth Benardete and Michael Davis, St. Augustine's Press, p.27.
- Aristote (1980). La poétique, op. cit., p.65.

من قيام الاحتمال على مجال النّسبيّ وما يفتقر إلى البراهين القاطعة، وهو مدار الفعل الإنساني الذي يشكّل موضوع المأساة «لأنّ المأساة لا تُحاكي النّاس، بل تحاكي الفعل والحياة»(ص٢٠). ومعنى ذلك أنّ الشّاعر لا يمثّل الواقع ذاته بل المحتمل في الواقع. وإذا كان في حديث أرسطو عن طرائق المحاكاة الثّلاث، أثناء ردّه على النّقّاد الذين يعيبون على الشّاعر عدم الإخلاص إلى الواقع والحقيقة، ما يوضّح أنّ الشّاعر في وُسعه تصوير الأشياء أو الأفعال «كما هي في الواقع» (ص ص ٧١ ؛ ٧٣)، فلا ينبغي أن يُحمل ذلك على مطابقة الواقع بقدر ما يُحمل على اختيار «الأفعال المحتملة التّصديق» (ص٢٧).

ولّما كان المدار في الاحتمال على الإقناع، بالدّرجة الأولى، فإنّ الاستناد إلى الأمور المستحيلة نفسها يمكن اغتفاره للشّاعر متى بلغ «الغاية الحقيقيّة من الفنّ» (ص٧٢) سواء في وجهها المتمثّل في المتعة الجمالية أو وجهها المحقّق لمفهوم التّطهير. فجواز الحديث عن الأمور المستحيلة يتوقّف على تحقيق تلك الغاية، وهي غاية يتعذّر حصولها ما لم يخلق الشّاعر لدى المتلقّي "وهم المشابهة" الذي يُقنعه بإمكان تحقّق الأحداث التي يحاكيها، ويؤثّر فيه. وإذا كان الشّاعر قادرا على الإقناع بالمستحيل، وكان ذلك مُتاحا له متى حقّق الغاية من الفنّ، فإنّ الإحالة الدّقيقة على الخارج تغدو أمرا ثانويا، وفي ذلك بالذّات تكمن حرّية الفنّان، وهي الحُرّية في خرق الضّرورة.

وللشّاعر، فضلا عن إمكانية تبرير خرق الحقيقة بتحقيق الغاية من الفنّ، إمكانيّتان أخريان لتمثيل الأشياء وتعليل الاستناد إلى الأمر المستحيل هما: التّمثيل بـ"ما هو أفضل" (ص٧٧) أو «ما يجب أن يكون»(ص٧٣)، ومطابقة الرّأي الشّائع (ص ص ٧٣ ؛ ٧٧)، وهما، كما ترى، مبرّران لا يتقيّدان بالواقع و يتجاوزانه إلى النّموذج الأمثل والرّأي العام.

إنّ مهمّة الشّاعر تتمثّل في «رواية ما يمكن أن يقع» (ص٢٦)، وهذا الممكن مُقيَّد بمعياريْ الاحتمال والضّرورة، وهما معياران لا يستوجبان أن يكون للموضوع المحاكَى نظير حاصل في الواقع يطابقه، ما دام يجوز للشّاعر أن ينتهك الحقيقة فيمثّل الأمر المستحيل أو يصوّر الأشياء أفضل ممّا هي عليه بالفعل أو يكتفي من الواقع بتمثيل مظهره الذّهنيّ (الرّأي الشّائع) دون مظهره المادّي. ومعنى ذلك أنّ الشّاعر غير مُلزَم بنقل ما يحدث حقيقة في عالم النّاس، وإنّما المعوَّل عليه تصوير مواقف ممكنة مُسوَّرة بقدرة الحمل على التّصديق التي ترمي إلى إحداث التّأثير.

ويتحصّل ممّا تقدّم أمران: يتعلّق الأوّل بالشّرط الذي تتحقّق به الغاية من المحاكاة. ويتعلّق الثّاني بالمحاكاة ذاتها. فأمّا الغاية من المحاكاة فتتوقّف على قدرة الموضوع المحاكَى الممكن على الإقناع. وأمّا المحاكاة فإنّ الانعطاف بموضوعها من الحاصل في الواقع إلى ما يُحتمل حصوله، يخرج بها من إطار النّسخ والتّقليد إلى إطار التّمثيل. وهو ما يجعل عناية الشّاعر تتّجه، بالأساس، إلى الموضوع المُحاكِي لا إلى الموضوع المحاكَى[1]، أي إلى طرائق التّمثيل بدلا من الموضوع الممثَّل؛ إلاّ أنّ التّظاهر بمحاكاة الواقع يستوجب طيَّ الموضوع المحاكِي وإظهار الموضوع المُحاكَى، وهو أمر تجلوه الطّرائق المتّبعة في المحاكاة واقترانها بالاحتمال والضّرورة.

٣- ٢- قاعدة المُحتمل:

يبيّن أرسطو، في الفصل الخامس والعشرين من "فنّ الشّعر" أنّ الشّاعر مدعُوٌ إلى اختيار إحدى هذه الطرق الثّلاث في محاكاة الأشياء: «إمّا كما كانت أو كما هي في

(١) انظر:

- Antoine Compagnon (1998). Le démon de la théorie: littérature et sens commun, Paris, Éditions du Seuil, pp.119; 122.

الواقع، أو كما يصفها النّاس وتبدو عليه، أو كما يجب أن تكون»(ص ص ٧١ - ٧٢). وتوافق هذه الطّرائق الثلاث في المحاكاة تماما المبرّرات التي يمدُّ أرسطو الشّاعرَ بها لتعليل التّحرّر من قيد المطابقة؛ وهي أن يصوّر النّاس «كما يجب أن يكونوا» أو «كما هم في الواقع» أو طبقا «للرّأي الشّائع» (الفصل نفسه، ص٧٣).

والذي تُوقف عليه هذه الطّرائق في المحاكاة أنّ المرجع يتحدّد بما هو كائن في الواقع أو بما يُقال عنه أو بما يتعيّن أن يكون عليه. وضبط مجال المحاكاة في هذا الإطار إنّما هو توسيع ملموس لما ورد مُجملا في الفصل التّاسع وهو «ما يمكن أن يقع»(ص٢٦): فأنت تلاحظ هنا أنّ مجال الممكن صار يشمل جماع التّمثّلات الاجتماعية سواء كانت إحالة على الواقع أو على الرّأي أو على أنموذج أمثل[٢].

وبقدر ما يتمكّن الجمهور من تبيّن رؤيته للعالم في الأثر الفنّي، واختبار المثال الذي يتطلّع إليه، والتّعرّف على نفسه من خلال أشباهه، يكون الأثر الفنّي مُقنعًا ومُولّدا للّذة التي يجدها النّاس في المحاكاة. فلا يندُّ المرجع، على هذا الوجه، عن المُحتمل. وقد يتبادر إلى الذّهن أنّ في محاكاة الأشياء «كما كانت أو كما هي في الواقع» دليلا صريحا على أنّ المرجع المتحدَّث عنه مرجع خارجيّ مادّي من جهة، وأنّ المحاكاة لا تخرج عن مطابقة الموجود في الوجود من جهة ثانية؛ ولكنّ الأمر على خلاف ذلك، لأنّ حصول الأشياء في الواقع، ماضيا أو حاضرا، معدود من جهة دلالته على الإمكان لاسيّما أنّ أرسطو قد سبق له أن ذكر أنّ« ما وقع فعلا من البيّن أنّه ممكن، لأنّه لو كان مستحيلا لما وقع»(ص٢٧). وبذلك يطابق المرجع في حالات المحاكاة

(٢) انظر:

- Aristote (1980). La poétique, op. cit., p.387.

الثّلاث الاحتمال بوصفه مشاكلا للواقع أو تمثُّلا ممكنا له يستند إلى معطيات ثقافية جاهزة، وهو ما يؤهّله ليكون قابلا للتّصديق.

لا شكّ، إذن، في أنّ العمل الفنّي، منظورا إليه في علاقته بالواقع الخارجيّ، واقع في دائرة المحتمل. ولكنّ هذا «المحتمل ليس علاقة بين الخطاب ومرجعِه (أي علاقة صدق)، وإنّما هو علاقة بين الخطاب وما يعتقدُ القُرّاء أنّه صحيح. فالعلاقة تقوم هنا بين العمل وبين خطاب مبثُوث يمتلك كلّ فرد من أفراد مجتمع مّا بعضا منه، ولكن لا أحَدَ يستطيع أن يزعم امتلاكَه. وبعبارة أخرى إنّه بحوزة **الرّأي العام**. وهذا الرّأي العام ليس بطبيعة الحال هو "الواقع" وإنّما هو مجرّد خطاب ثالث، مستقلّ عن العمل»[1].

وعلى هذا النّحو، يتمّ توجيه المحاكاة نحو البلاغة وهي متّصلة بالرّأي العام والدّوكسا أي مجموع الآراء البديهيّة والافتراضات المسبقة والاعتقادات الشّائعة المسلَّم بها. فالاحتمال ليس ما يمكن أن يحدث في نطاق الممكن فحسب، وإنّما هو ما كان مقبولا من الرّأي العام، موافقا للمعايير الاجتماعية. وإذا كان وصْل المحتمل بنظام المواضعات الاجتماعية والدّوكسا يجعل قبوله في التّمثيل الأدبي متوقّفا على افتراضات المتلقّي المسبقة والاعتقادات التي يسلِّم بها؛ فإنّ اقتراب وظيفة المحتمل من وظيفة الإيديولوجيا في تشفير الواقع بتحديد المقبول فيه وغير المقبول، يُبعدُ المحاكاة عن الواقع فلا تُريك منه غير شفرته (code). فالاحتمال[1]، وهو المقبول من الرّأي العام، يتنزّل

---

(١) تزفيطان طودوروف: الشّعرية (ط:١، ١٩٨٧)، ترجمة شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار طوبقال للنّشر، ط:٢، ١٩٩٠، ص٣٦.

(١) المقابل الشّائع في التّرجمات الأنقليزية لمصطلح (eikos) هو (probability) حينا و (likely) حينا آخر، بينما يغلب في التّرجمات الفرنسيّة استخدام مصطلح (vraisemblance) و(vraisemblable). وقد عرّب عبد الرّحمان بدوي وإبراهيم حمادة هذا المصطلح بـ"المحتمل" =

من الإنسان منزلة الثّقافي، بينما يترجّح الضّروريّ إلى ما يجري مجرى الطّبيعيّ. وما المحاكاة، على هذا الوجه، غير النّشاط التّمثيليّ الذي يعمل على إخراج الثّقافي في صورة الطّبيعيّ أو المحتمل في صورة الضّروريّ.

٣- ٣- قاعدة الكلّيّ المُحتمل:

ويُجري أرسطو مصطلحا آخر يرتبط بالاحتمال والضّرورة، وهو مصطلح "الكلّيّ". وقد ورد ذلك في إطار تمييزه بين مهمّة المؤرّخ ومهمّة الشّاعر؛ إذ يتّجه الأوّل إلى رواية "الجزئيّ"، بينما يتّجه الثّاني إلى رواية "الكلّي". ويستند هذا التّمييز، في الواقع، إلى تقسيم القضيّة من حيث الكم أي باعتبار الحكم على الموضوع كلّه أو

=

و"الاحتمال"، إلاّ أنّ الاستعمالات العربيّة الحديثة تميل إلى استخدام مصطلح "المشاكلة". ولئن كنّا نعتبر أنّ مصطلح "المشاكلة" هو المصطلح الأوفى بتأدية مصطلح أرسطو، فإنّنا قد حافظنا على استعمال مصطلح "احتمال" كما ورد في ترجمة عبد الرّحمان بدوي باعتبارها التّرجمة العربيّة المعتمدة في هذا البحث.

انظر مختلف هذه الاستعمالات في المراجع التّالية تباعا:

- Aristotle (1898). The Poetics, op. cit., p.35.
- Aristotle On Poetics (2002). op. cit., pp.26-27.
- Aristote (1980). La poétique, op. cit., p.65.
- المرجع السّابق: أرسطو طاليس: فنّ الشعر، شرحه وحقّق نصوصه عبد الرّحمان بدوي، ص ص ٢٦-٢٧.
- المرجع السّابق: أرسطو: فنّ الشّعر، ترجمة وتقديم وتعليق إبراهيم حمادة، ص ١١٤.
- محمّد القاضي (إشراف): معجم السّرديّات (تأليف جماعي)، دار محمد علي للنّشر- تونس، دار الفارابي- لبنان، مؤسّسة الانتشار العربي- لبنان، دار تالة- الجزائر، دار العين — مصر، دار الملتقى — المغرب، ط.١، تونس، ٢٠١٠، ص ص ٣٩٢-٣٩٣.

بعضه: فالقضيّة الكلّية تحكم بثبوت المحمول لكلّ أفراد الموضوع، والقضيّة الجزئيّة تحكم بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

ويرتبط هذا المصطلح بالإفصاح عن «فكرة عامة» (ص٢٢). والشّاعر مدعُوّ، في نظر أرسطو، إلى تحديد هذه الفكرة العامة أوّلا قبل أن يشرع بعد ذلك في تأليف الأحداث وبسطها؛ ويتبيّن هذا في قوله: «وسواء أكان الموضوع قديما طرقه آخرون أم كان من ابتداع الشّاعر نفسه؛ فإنّ عليه أن يُحدِّد أوّلا الفكرة العامّة، وبعد هذا فقط يؤلّف الأحداث الفرعية ويبسطها» (ص٤٩). ويُستفاد من ذلك أنّ الشّاعر لا يُحاكي موجودا قائما في الوجود سلفا، بل يبني عالما متخيّلا انطلاقا من فكرة مجرّدة ثمّ ينتقي لها ما يوافقها من الوقائع طبقا لقاعدة الاحتمال والضّرورة على الوجه الذي يجعلها منغرسة في الواقع مقبولة مقنعة، وفي ذلك قلب لعملية الإحالة نفسها.

أمّا المظهر الموالي من مظاهر "الكلّي" فيتحدّد من خلال المقابلة بين التاريخ والشّعر؛ فالشّعر«يروي الكلّي، بينما يروي التّاريخ الجزئي، وأعني بالكلّي أنّ هذا الرّجل أو ذاك سيفعل هذه الأشياء أو تلك على وجه الاحتمال، أو على وجه الضّرورة»(ص٢٦). والفرق بين "الجزئيّ" و"الكلّي"، ههنا، هو الفرق بين التّجريبيّ والذّهنيّ، أو بين ما يدلّ على ما في الأعيان وما يدلّ على ما في الأذهان؛ فالمعنى "الكلّيّ" يُعرف بواسطة العقل، والمعنى "الجزئيّ" يُعرف بواسطة الإدراك الحسّي. وتعليق الشّعر برواية "الكلّي" في هذا النّطاق، يجعل العنصر التّخييليّ يتجاوز حقيقته الفردية الخاصّة ليكون تمثيلا لكلّيات واقعيّة أو حقائق كليّة[1] توافق المحتمل المقبول أو

(١) الصّياغة الأصلية التي يقدّمها ليبومير دولاجال هي الآتية:

Fictional particular P (f) represents *actual universal* U (a).

انظر:

=

الضّروريّ من الوقائع التّاريخيّة والنّفسيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة في عالم الواقع. ومتى كان الكلّي المحتمل سمة مميّزة للنّصوص الفنّيّة، فإنّه لا يُحرّرها من شُبهة عدم الملاءمة فحسب، وإنّما يمنحها كذلك السُّمُوَّ العقليّ الذي يرفعها إلى منزلة أسمى من النّصوص التي تُحيل على وقائع جزئيّة. والحقّ أنّ هذا التّصوّر في فهْم المحاكاة، وهو التّصوّر الذي هيمن زمنا طويلا على الجمالية الغربيّة[٢]، ينقض ما ينزع الأدب إلى إنجازه؛ إذ يُجرّد العنصر التّخييليّ من طابعه الخصوصيّ، ويستلزم من ذلك تجريد الأدب عامّة من قوّته؛ وهي قوّة التّفريد، ومقاومة التّمثّلات الاجتماعيّة والأعراف والتّقاليد والمَقْوَلَة اللّغويّة[١]. وليس الفشل النّظريّ لمثل هذا المسلك، سواء تصوّر أنّ المحاكاة هي أن تطابق العناصر التّخييليّة نظائرها في الواقع، أو أن توافق نماذج كلّيّة مطلقة، عرضيًّا؛ وإنّما هو نتيجة لا مناص منها لالتزامه بمنوال العالم الواحد. وفي هذا

=

- Lubomír Doležel (1998), Heterocosmica: Fiction and possible worlds, Johns Hopkins University Press, p. 7.

(٢) انظر:

- Auerbach, Erich (1968). Mimésis: La Représentation de la Réalité dans la Littérature Occidentale, Éditions Gallimard.

(١) «يمكن اعتبار المقْوَلَة، في معناها العام، عمليّة تنظيم للمعرفة المكتسبة. فكلّما صادفنا شيئا جديدا في عالمنا، سواء كان كيانات ملموسة أو مفاهيم مُجرَّدة، حاولنا التّآلف معه بإسناده إلى هذه المقولة أو تلك (...) وعلى هذا النّحو، فإنّ المِقْوَلَة، بوصفها تنظيما للمعرفة، عمليّة عرفانيّة تُتيح للكائنات البشرية فهْم الواقع عن طريق تقطيعه حتّى يُصبح أكثر تنظيما وأيسر منالا على الذّهن». انظر:

- Bas Aarts (2006), «Conceptions of Categorization in The History of Linguistics », In Language Sciences, Volume 28, Issue 4, p.361.

النّطاق تبدو نظريّة العوالم الممكنة إطارا مناسبا لتجاوز الوهن الذي لازم نظريّة المحاكاة[٢].

ويُسلم النّظر في كتاب "فنّ الشّعر"، على هذا الوجه، إلى أنّ قيمتيْ الواجب والممكن فيه تنحلّ عند التّفصيل إلى طيف من المعاني المتنوّعة المسترسلة، وتنخزل في حالة الإجمال إلى الممكن المقيَّد بالاحتمال والضّرورة. والاحتمال والضّرورة معياران يحدّدان علاقة العمل الفنّي بالخارج إذ يضبطان من المحاكاة موضوعَها وهو المحتمل، وطريقتَها وهي التّمثيل، والشّرطَ الذي تتحقّق به غايتها وهو الإقناع. فأمّا قصْر موضوع المحاكاة على المحتمل فيحصره في ما يتنزّل من الإنسان منزلة الثّقافي، ويوجِّه نشاطها إلى إخراج الثّقافي في صورة الطّبيعي والمحتملِ في صورة الضّروريّ. وأمّا ربط طريقتها بالتّمثيل فيُخلِّصها من النّسخ، ويوجّهها إلى الموضوع المحاكِي بدلا من الموضوع الذي تحاكيه. وأمّا توقّف تحقّق غايتها على الإقناع فينعطف بها في اتّجاه بلاغي. إلاّ أنّ حضور الواجب والممكن لا يقتصر على ضبط علاقة العمل الفنّي بالعالم، وإنّما يمتدّ إلى الحبكة، وليس يعنيها منها غير مواضع الواجب والممكن فيها.

٤- الواجب والممكن معيارا ناظما للحبكة:

٤- ١- حبكة المآل الضروريّ:

تتميّز المأساة في تعريف أرسطو (الفصلان: ٧و٨) بوحدة الفعل وتمامه ومداه. فأمّا وحدة الفعل فهي أن يكون مداره على «شيء واحد» (ص٢٥) تترابط فيه الأحداث لتشكّل كلاًّ لا يتجزّأ بحيث«إذا وقع الواحد وقع الآخر بالضّرورة أو

(٢) المرجع السّابق:

- Lubomír Doležel, Heterocosmica: Fiction and possible worlds, op. cit., pp. 7 -9.

احتمالا»(ص ٢٥ -٢٦). وأمّا مدى الفعل فزمنيّ ؛ إذ هو الطّول الكافي الذي يتيح لسلسلة الأحداث أن تُحدث انقلابا في حياة البطل تنتقل به من الشّقاوة إلى النّعيم أو العكس (ص٢٤)، إلاّ أنّه خاضع لمنطق التّعالق السّببيّ المُقيّد بالاحتمال والضّرورة. وأمّا تمام الفعل فتركُّبه من بداية ووسط ونهاية (ص٢٣) ينشدّ بعضها إلى بعض انشدادا منطقيا، إلاّ أنّ هذه الأجزاء متمايزة في ما بينها: فالبداية هي ما لا يعقُبُ بالضّرورة شيئا آخر (ص٢٣) وهو ما يسمها بغياب الضّرورة ؛ والنّهاية هي ما يعقب بالضّرورة شيئا آخر (ص٢٣) وهو ما يجعلها نتيجة حتمية ؛ والوسط هو ما يعقب شيئا آخر ويعقبه شيء آخر (ص٢٣) وهو موطن التّحوّل والتّعرّف اللّذين لا يقومان على المصادفة، بل يصدران «عن الوقائع السّابقة صدورا ضروريا أو احتماليا» (ص٣٠).

ومعنى ذلك أنّ الأشياء في البداية ممكنة ما دامت لا تخضع للضّرورة ؛ وأنّها محتملة في الوسط، لأنّ توسّطها يجعلها مقيّدة نسبيّا مقدّرة بما سبقها وما لحقها ؛ وهي في النّهاية ضروريّة باعتبارها مآلا للفعل وتماما له. وهذا التّدرّج منطقيّ يجعل الحبكة قائمة على مسار الإمكان التّنازلي النّازع إلى التّضييق ؛ إذ تقلّ الاختيارات شيئا فشيئا وتغدو محدودة كلّما تقدّمنا في مسار الأحداث، إلى أن نصل إلى الاختيار الأخير، وهو في واقع الأمر ليس خيارا على الإطلاق لأنّه ضرورة وحتميّة[1].

ولكنّ المأساة تقوم كذلك على تعارضات خطابية ؛ فهي ليست مجرّد محاكاة لأحداث تخضع للتّسلسل السّببيّ المنطقيّ، بل قد تحاكي أيضا «أفعالا تطرأ فجأة وعلى

(١) انظر:

- Seymour Chatman (1978). Story and Discourse: Narrative Structure in Fiction and Film, Cornell University Press, Ithaca and London, p.46.

غير انتظار منّا» (ص٢٩). والحدث الطّارئ أو المفاجئ حدث متحرّر من نظام التّعاقب السّببي، ويشكّل معه قطيعة، بل يولّد، بعبارة بول ريكور، ضربا من التّنافر داخل التّناسب[١] الذي تقوم عليه الحبكة. أمّا فائدتها في هذا النّطاق فمتوقّفة على نجوم بعضها عن بعض ضرورة. ولذلك اعتبر أرسطو أنّ أسوأ الخرافات أحفلُها بالحوادث العارضة (ص٢٨)، في حين كانت «أجمل الحكايات»، عنده، التي تتألّف من أحداث حصلت اتّفاقا ولكنّها تبدو «كأنّها وقعت عن قصد معلوم» (ص٢٩).

والفارق بين الأحداث التي يتوقّف بعضها على بعض بالضّرورة والأحداث التي تكون من نتائج الاتّفاق والصّدفة متّصل بالتّفسير والفهم؛ فعادة ما يُرسي النّظام السّببي الذي تستند إليه الحبكة آفاقا تفسيرية للأحداث محتملة أو ضرورية، بينما لا يتسنّى فهم الحدث المفاجئ إلاّ على نحو تراجعيّ (rétrograde) يتيح إدماجه في مسار أحداث الحكاية، فيجعل ما بدا لأوّل وهلة منفلتا من قيد المحتمل مقبولا، ويحوّل ما كان عرضيّا طارئا إلى ضرورة[٢].

ويقترب هذا الفهم للطّارئ وعلاقته بسائر الأحداث ممّا يسمّيه جيرار جينيت "التّحديدات التّراجعيّة" [٣] وقوامه الأحداث التي تفتقر إلى التّعليل، ولا يمكن تحديدها

---

(١) التّنافر(discordance) والتّناسب (concordance). انظر المرجع السّابق:

- Paul Ricœur. Temps et récit, Tome I, op. cit., pp.72-73.

(٢) انظر:

- Paul Ricœur (1990). Soi-même comme un autre, Éditions du Seuil, Paris, 1990, pp. 169 – 170.

(٣) التّحديدات التّراجعية (déterminations *rétrogrades*). انظر:

=

إلاّ صعودا من النّتيجة إلى السّبب أو من الغاية إلى الوسيلة. ويرغمنا هذا المنطق في التّخييل على تعريف كلّ وحدة في القصّة من خلال تعالقها مع الوحدات السّابقة لها، وصولا إلى الوحدة الأخيرة التي تتحكّم في جميع الوحدات.

وهذا المنطق في البناء تُحدَّد فيه البنية السّردية انطلاقا من معرفة النّهاية. ولئن كانت الحبكة فيه موسومة بالتّماسك، قائمة على نظام مغلق من الأحداث المترابطة في ما بينها، فإنّها تقود إلى ضرب من الحتمية تبدو فيها مراحل القصة من بداية ووسط ونهاية متكافئة وجاهزة مسبقا. إنّه المنطق القصصي الذي لا يجيز التّوقّع بقدر ما يجيز الاستدلال التّراجعي، إذ ننطلق من حقيقة وقوع شيء ما ونستدلّ عبر حركة إلى الوراء في الزّمن على أنّ الشّرط الضّروريّ لا بدّ قد وقع ونحن نبحث عن آثاره في الحاضر.

إنّ هذا المسلك في فهم الحبكة يتنكّبه أصحاب نظرية العوالم الممكنة في صيغتها الأدبية، إذ يعتبرون أنّ الحبكة ليست سوى مجموعة من الاختيارات المنظّمة والعلاقات الدلالية المتنوّعة الممكنة ولا تقتصر على العلاقة المنطقيّة السببيّة.

٤- ٢- حبكة المآل الممكن:

يؤسّس منظّرو العوالم الممكنة منوال الحبكة على مفاهيم الجهة وتعدّد العوالم. فقد أقام ليبومير دولاجال (Lubomír Doležel)[١] منواله على جهات أربع هي: الجهة الصّدقية (alethic modality) والجهة القيميّة (axiological modality) والجهة

=

- Gérard genette (1969), «Vraisemblance et Motivation», in Figures II, Paris: Éditions du Seuil, p. 94.

(١) المرجع السّابق:

- Lubomír Doležel, Heterocosmica: Fiction and possible worlds, op. cit., pp. 113 -132.

الإلزاميّة (deontic modality) والجهة المعرفيّة(epistemic modality). وتقوم الجهة الصّدقيّة على عوالم الممكن والمستحيل والضّروريّ. في حين تنعقد الجهة الإلزاميّة على المسموح والممنوع والواجب، وتنهض الجهة التّقويميّة على المستحسن والمستهجن والمحايد، بينما تتعلّق الجهة المعرفيّة بالمعرفة والجهل والاعتقاد.

ويصل دولاجال كلّ نظام من هذه الأنظمة الجهيّة بنمط مخصوص من الحبكة. فالعالم السّردي التّخييليّ الذي تحكمه الجهة الصّدقيّة عالم تتوزّع فيه الشخصيّات إلى مجموعات متفاوتة القدرات (من قبيل الآلهة مقابل البشر، والمبصر مقابل الأعمى..)، بل تتوزّع فيه العوالم التّخييليّة نفسها، بالنّظر إلى قوانين الطّبيعة والمنطق، إلى عوالم واقعية وعوالم فانتاستيكية[٢] وعوالم الخيال العلمي. وتولّد القيود الإلزاميّة حبكة الواجب والإنجاز والجزاء أو حبكة المنع والخرق والعقاب؛ وتشهد العوالم التّخييليّة تغيّرا كلّما حدث تحوير في المعايير الموجودة أو إزالة بعضها أو فرض معايير جديدة. وتتعلّق القيود التّقويميّة بقصص البحث والأزمة الأخلاقيّة. أمّا مقولات النّظام المعرفيّ فتنتج قصص التّكوين والتّربية وكوميديا الأخطاء؛ وتُعَدُّ القصّة المنعقدة على اللّغز أو التّحقيق البوليسيّ قصصا معرفيّة نموذجيّة لتضمّنها تحوّلا من الجهل أو الاعتقاد الخاطئ إلى المعرفة. وتشمل هذه الجهات كلّ ما يُوجد في العالم التّخييليّ من قبيل أنواع

(٢) يتولّد الفانتاستيكيّ، وفقا لطودوروف، من«التّردّد الذي ينتاب إنسانا لا يعرف إلاّ القوانين الطّبيعيّة، ويحصل هذا التّردّد إزاء حدث يبدو خارقا». وهو جنس خطابيّ يقع بين العجيب (merveilleux) والغريب (étrange)؛ فإذا كانت الأحداث الخارقة لقوانين الطّبيعة تُعزى في العجيب إلى أسباب خارقة، وتُفسَّر في الغريب بأسباب عقلانيّة، فإنّ الفانتاستيكيّ (fantastique) يتميّز بالتّردّد المستمرّ بين هذين التّفسيرين. انظر:

- Tzvetan Todorov (1970), Introduction à la littérature fantastique, Paris : Seuil, p.29.

الموجودات والقوانين المتحكّمة في العالم ومعرفة الشّخصيّات واعتقاداتها ورغباتها ومبرّراتها. وينشأ الصّراع عن تضارب في المعايير الجهيّة لدى الشّخصية الواحدة أو بين الشّخصيّات المختلفة.

إنّ منوال ليبومير دولاجال القصصيّ لا يقتصر على الجهات الصّدقية وهي الجهات المتركّبة من الواجب والممكن بل يتجاوزه إلى توظيف جهات جديدة حاصلة بالتّوسّع والتّحوير في المنطق الجهيّ القديم. ولهذه الجهات القصصية، في منظوره، دور رئيسيّ يتمثّل في تشكيل العالم التّخييليّ وبناء حبكته.

ولئن استندت ماري لور رايان (Marie-Laure Ryan) إلى منجزات ليبومير دولاجال في هذا الشأن، فإنّها قد انطلقت من فرضيّة تعتبر أنّ التّخييل يستوجب ضربا من إعادة التّمركز(recentering) حول نظام جديد يحصل نتيجة الانزياح بمجال الحالية والإمكان من العالم الحالي إلى مجموعة من الأكوان النصّيّة؛ ويغدو المجال الذي يعرضه الرّاوي، في نطاق تلك الأكوان، هو العالم الحالي النصّي المركزي. وحول ذلك العالم تنشأ عوالم ممكنة بديلة توافق عوالم اعتقادات الشّخصيات (عوالم المعرفة)، وتوقّعاتها وخططها (عوالم القصد) والتزاماتها الأخلاقيّة وموانعها (عوالم الالتزام) وأمانيها ورغباتها (عوالم الرّغبة) وأحلامها وتخيّلاتها[1]. وينشأ الصّراع تبعا لهذا المنوال من عدم التّوافق في أحد هذه العوالم الخاصّة، سواء ضمن عوالم الشّخصية الواحدة أو بين عوالم الشّخصيّات المتباينة أو بين العالم الخاصّ بالشّخصيّة والعالم

(١) انظر:

- Marie-Laure Ryan: Possible Worlds, Artificial Intelligence and Narrative Theory, Bloomington: Indiana University Press, 1991, pp. 109 – 123.

الحالي النصّي ؛ فعوالم الشّخصيّات الخاصّة المتمثّلة في أمانيها ومعارفها ونواياها وواجباتها يمكن أن تنحرف عن الواقع في العالم الحالي النصّي أو أن تكون في صراع معه.

وعماد هذا التّصوّر، إذن، أنّ النصّ السّردي كوكبة من العوالم الممكنة، وأنّ الوضعيّات السّردية موسومة جهيّا، وأنّ الحبكة هي حاصل التّفاعل بين عوالم الشخصيّات الافتراضية من جهة والعالم الحالي النصّي من جهة أخرى ؛ فالعلاقات بين عوالم النّظام السّرديّ ليست علاقات ثابتة، وإنّما هي علاقات تشهد تغيّرا من حالة إلى أخرى، ويحصل ذلك باختيار الشخصية، في وضعية حاسمة، مسلكا من مسالك الاحتمالات المتشعّبة[١].

(١) أثبت فلاديمير بروب (Vladimir Propp) قائمة في الوظائف التي تمثّل الأساس البنائيّ للخرافة العجيبة، ملاحظا نهوض بنيتها على وحدة المآل وثبات النّهاية؛ إذ ينهض هذا البناء على عدد محدود من الوظائف وتسلسل واحد محدَّد لها، على نحو يجعل «كلّ وظيفة تتولّد من الوظيفة السّابقة تولّدا تُمليه ضرورة منطقيّة وجماليّة»(بروب ١٩٧٠، ص٧٩). ومقتضى ذلك أنّ الوظيفة اللاّحقة محدِّدة لما قبلها، وأنّ النّتيجة محدِّدة للحدث، فقد ذكر بروب أنّه «من الممكن دائما اعتماد المبدأ القائم على أنّ الوظائف إنّما تتحدّد بنتائجها»

(بروب ١٩٧٠، ص٨٢).

أمّا كلود بريمون (Claude Bremond) فقد بيّن أنّ منطق الأعمال لا يقوم دائما على حتميّات تستوجبها النّتيجة النّهائيّة، وإنّما هي محكومة باختيارات تتّسم بالتّشعّب والتّفرّع، فـ«بدل أن نتصوّر بنية القصّة في شكل سلسلة خطّيّة من الأطوار المتعاقبة حسب نظام ثابت، ينبغي أن نتصوّرها مجموعة من مقاطع تتشابك وتتقاطع وتتداخل مثلما هو الشّأن في ألياف العضلات » (كلود بريمون ١٩٧٣، ص٢٩)؛ فتطوّر الحبكة حاصل جملة من الانعطافات والاختيارات التي قد تؤدّي إلى التّصعيد أو إلى الانفراج (كلود بريمون ١٩٧٣، ص ٣٣-٣٤). انظر:

- Vladimir Propp (1970). Morphologie du conte, Paris: Seuil, pp. 79 ; 82.

=

ويرمي منظّرو هذا الضّرب من الدّراسات إلى إنشاء منوال قادر على تفسير طرائق إنتاج القصص، ويمكن استعماله باعتباره حسابا لتوليد قصص جديدة. ويرتبط مفهوم الحبكة، عندهم، بقيود جهيّة ناظمة لقصص متنوّعة. وقد ينهض العالم التّخييليّ على أكثر من نظام جهيّ، إلاّ أنّ الجهة التّكوينيّة المهيمنة، عادة ما تكون، واحدة، في حين تقتصر سائر الجهات على دور ثانوي.

وتفترض هذه المناويل، عامّة، استقلال العالم التّخييليّ؛ فالعالم التّخييليّ لا يُعتبر مجرّد عالم ممكن بالنّسبة إلى العالم الحالي، بل يُعدّ كونا له بنيته الجهيّة الخاصة: وداخل هذه العوالم تُوجد حالات أشياء حالية أو واقعيّة ومَجرَّة من حالات الأشياء الأخرى الممكنة. ولمناويل الحبكة في العوالم الممكنة مقارنة بمناويل الحبكة التّقليدية عدّة خصائص مميّزة: فالمناويل التّقليدية ثابتة وإرجاعية (backward looking)، وتعتبر نهاية القصّة معطى جاهزا، وانطلاقا منها تتقهقر لمعرفة كيفيّة حدوث النّهاية، بينما تبدو المناويل القصصيّة المستندة إلى نظريّة العوالم الممكنة ديناميكية واستشرافية (forward-looking)، بمعنى أنّها تعتبر حركة الحبكة اختيارا ممكنا تنهض به الشّخصيات التّخييليّة من ضمن جملة من الإمكانات المتاحة لها. وعند تحيين إحدى تلك الممكنات تنفتح الوضعيّة مجدّدا على اختيارات أخرى[١].

=

- Claude Bremond (1973). Logique du récit, Paris: Seuil, pp. 29 ; 33-34.

(١) انظر:

- Ruth Ronen. Possible Worlds in Literary Theory, op. cit., pp.167-174.

الخاتمة :

لقد تبيّن لنا أنّ قيمتيْ الواجب والممكن الجهيّتين تجريان في مجالات معرفية متنوّعة، وأنّ معانيهما تتنوّع طبقا لما تشهدانه من تضييق أو توسيع أو انتقال من مجال معرفيّ إلى آخر. إلاّ أنّ طاقتهما التّفسيرية تظلّ ثابتة. وتجلّى ذلك في تفسير بعض الظّواهر اللّغوية في النّظرية النّحوية العربية القديمة، مثلما تجلّى في نطاق المنطق الجهي المعاصر ونظرية العوالم الممكنة.

وقد رأينا أنّ معاني هذا الزّوج الجهيّ، وهي تنتقل إلى عالم الأدب، قد تجاوزت دلالة حدَّيْه وامتدّت لتشكّل طيفا من المعاني المسترسلة تتحرّك بينهما، وهو ما يناسب خاصّية النّصوص السّردية التّخييلية على وجه الخصوص.

وقادنا تتبّع حضور ثنائيّة الواجب والممكن في كتاب "فنّ الشّعر"، وفي نظرية العوالم التّخييليّة المستلهمة من نظرية العوالم الممكنة في المنطق الجهيّ إلى تبيّن دور هذه الثّنائية في ضبط علاقة العمل الفنّي بما يتّجه إلى تصويره من تجربة الوجود، وفي بناء حبكته. فقد بدا لنا أنّ الاحتمال والضّرورة معياران يتعلّقان بتقنيّات التّمثيل أكثر ممّا يتّصلان بالموضوع الممثَّل أو المحاكَى. وينعقد موضوع المحاكاة على ما يكتسي زيّ المحتمل، ومردّ ذلك إلى اقترانه بالقدرة على الإقناع التي تحقّق الغاية المزدوجة من الفنّ وهي: التّطهير والمتعة الجمالية. ويتنزّل المحتمل منزلة الثّقافي، بينما تتّخذ الضّرورة صورة الطّبيعيّ. ولذلك كان النّشاط المحاكِي قائما بالأساس على إكساء الثّقافي لبوس الطّبيعي أو إخراج المحتمل في صورة الضّروريّ.

أمّا الحبكة فقد بدت في "فنّ الشّعر" قائمة على مسار الإمكان التّنازلي الذي تتقلّص فيه الاختيارات كلّما تقدّمنا في مسار الأحداث، وصولا إلى النّهاية الضّرورية؛ وهي بنية لا تُجيز التّوقّع بقدر ما تُجيز الاستدلال التّراجعي. بينما تنهض الحبكة في

منوال نظرية العوالم الممكنة التّخييليّة على احتمالات متشعّبة واختيارات متنوّعة كلّما صادفت الشّخصية وضعية حاسمة جديدة.

فللواجب والممكن، إذن، قدرة على بناء النّصوص الأدبية وتفسيرها في الآن ذاته سواء كان ذلك من جهة بنيتها الدّاخلية أو من جهة علاقتها بالعالم التّجريبيّ. أمّا الأدب ذاته فإنّه استعمال خلاّق للّغة يرمي إلى إبداع معرفة يكتسبها القارئ. وحاصل هذه المعرفة طريقة المؤلّف في تشفير الواقع لغويا، وتنظيم ظواهره الموضوعية وتصنيفها. وفي هذا النّطاق بالذّات تتوزّع النّصوص الأدبية إلى صنفيْن: يقترب الصّنف الأوّل من الحسّ المشترك والتّشفير المألوف للواقع في تنظيم ظواهر الوجود والإسراف في تنميطها إلى الحدّ الذي يحوّلها إلى رؤية للعالم أو إيديولوجيا مُسلَّم بها، فيُخرج التّصوّر المحتمل للوجود في صورة الطّبيعيّ الضّروري، ويكرّس الواقع القائم على نحو يُخفي بنيانه ويحجب تناقضاته، ويعوق القُدرة على فهمه؛ ويتّجه الصّنف الثّاني إلى استخدام اللّغة استخداما مُباينا للطّريقة المألوفة، ناحيا في تشفيرها منحى لا يستعيد التّشفير المعتاد، بل ينفتح بالوجود على الممكن المقدَّر، مناهضا الحتمية، ونازعا بالإنسان إلى التّحرّر من قهر الضّرورة وألفة التّعوّد الحاجبِ للرّؤية.

قائمة المراجع

١- المراجع باللّغة العربية:

[١] ابن رشد، أبو الوليد محمد (ت ٥٩٥هـ): تلخيص كتاب العبارة، تحقيق محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

[٢] ابن سينا، أبو علي (ت ٤٢٨هـ): النّجاة في الحكمة المنطقيّة والطّبيعيّة والإلهيّة، مطبعة السّعادة، مصر، ط:٢، ١٩٣٨.

[٣] أرسطو طاليس: فنّ الشعر، مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد، ترجمه عن اليونانية وشرحه وحقّق نصوصه عبد الرّحمان بدوي، دار الثقافة، ط:٢، بيروت – لبنان، ١٩٧٣.

[٤] أرسطو: منطق أرسطو، حقّقه وقدّم له عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، دار القلم: بيروت - لبنان، ١٩٨٠.

[٥] أرسطو: فنّ الشّعر، ترجمة وتقديم وتعليق إبراهيم حمادة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.

[٦] الأستراباذي، رضيّ الدّين (ت٦٨٨هـ): شرح الرّضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط:٢، بنغازي، ١٩٩٦.

[٧] الحاج ساسي، عماد: التّعهُّد بالقول: إشكالياته وفرضيّاته وتأصيله في اللّسان العربي، دار محمد علي الحامي - تونس، نادي القصيم الأدبي - المملكة العربية السعودية، دار التنوير للطباعة والنشر - تونس، ط:١، ٢٠١٧.

[٨] الدّسوقي، محمّد بن أحمد بن عرفة (ت. ١٢٣٠ هـ /١٨١٥ م): الحاشية على شرح السّعد لتلخيص المفتاح، ضمن شروح التّلخيص، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، د.ت.

[٩] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨.

[١٠] السّيوطي، جلال الدّين (ت٩١١هـ): هُمع الهَوامع في شرح جَمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، ط: ١، بيروت – لبنان.

[١١] الشّريف، محمّد صلاح الدّين: الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنّوبة، تونس، ٢٠٠٢.

[١٢] الشّريف، محمّد صلاح الدّين: «دور صيغ الفعل العربي في وسم الجهة والمظهر»، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٢، ٢٠٠٧، ص ص ٤٥ -٩٨.

[١٣] الشّكيلي، بسمة بلحاج رحومة: السّؤال البلاغي - الإنشاء والتّأويل، دار محمّد علي الحامّي، المعهد العالي للّغات بتونس، ط: ١، صفاقس – تونس، ٢٠٠٧.

[١٤] طودوروف، تزفيطان: الشّعرية (ط: ١، ١٩٨٧)، ترجمة شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار طوبقال للنّشر، ط: ٢، ١٩٩٠.

[١٥] الطّوسي، نصير الدّين (ت٦٧٢ هـ): أساس الاقتباس في المنطق، ترجمة: منلاّ خسرو، حقّقه وقدّم له وراجعه: حسن الشّافعي ومحمد السعيد جمال الدين، المجلس العالمي للثّقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.

[١٦] عبد العزيز، إسماعيل: نظرية الموجّهات المنطقية، دراسة تحليلية في منطق الجهة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

[١٧] القاضي، محمّد (إشراف) معجم السّرديّات (تأليف جماعي)، دار محمد علي للنّشر - تونس، دار الفارابي - لبنان، مؤسّسة الانتشار العربي - لبنان، دار تالة - الجزائر، دار العين – مصر، دار الملتقى – المغرب، ط.١، تونس، ٢٠١٠.

[١٨] لوكاشِيڤتش، يان: نظريّة القياس الأرسطيّة: من وجهة نظر المنطق الصّوري الحديث، ترجمة وتقديم: عبد الحميد صبره، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦١).

[١٩] المسعودي، عبد العزيز: المعاني الجهيّة والمظهريّة، بحث لسانيّ في المَقْوَلة الدّلاليّة، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، تونس، ٢٠١٣.

[٢٠] مهران، محمد: مدخل إلى المنطق الصّوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، ١٩٩٤.

[٢١] ميلاد، خالد: الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة، كلية الآداب بمنّوبة، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس ٢٠٠٠.

٢- المراجع باللّغات الأجنبية:

[22] Aarts, Bas (2006). «Conceptions of Categorization in The History of Linguistics », In Language Sciences, Volume 28, Issue 4, pp. 361-385.

[23] Aristote (1980). La poétique, le texte Grec avec une traduction et des notes de lecture par Roselyne Dupont-Roc et Jean Lallot, préface de Tzvetan Todorov, éd.: Seuil.

[24] Aristotle (1898). The Poetics: Translated with a Critical Text by S.H. Butcher. London: Macmillan.

[25] Aristotle (2002). On Poetics, Translated by Seth Benardete and Michael Davis, St. Augustine's Press, p.27.

[26] Auerbach, Erich (1968). Mimésis : La Représentation de la Réalité dans la Littérature Occidentale, Éditions Gallimard.
[27] Ayoub, Georgine (2015). «Some Aspects of the Relation between Enunciation and Utterance in Sībawayhi's Kitāb. A Modal Category: wājib/ġayr al-wājib», in The Foundations of Arabic Linguistics II: Sībawayhi: Interpretation and Transmission, Edited by Amal Elesha Marogy; Kees Versteegh, Leiden; Boston: Brill, pp. 6-35.
[28] Bradley, Raymond and Swartz, Norman (1979). Possible Worlds: An Introduction to Logic and its Philosophy, Indianapolis: Hackett Publishing Company, Inc.
[29] Bremond, Claude (1973). Logique du récit, Paris : Seuil.
[30] Chatman, Seymour (1978). Story and Discourse: Narrative Structure in Fiction and Film, Cornell University Press, Ithaca and London.
[31] Compagnon, Antoine (1998). Le démon de la théorie : littérature et sens commun, Paris, Éditions du Seuil.
[32] Doležel, Lubomír (1990). Occidental Poetics: Tradition and Progress, Lincoln: University of Nebraska Press.
[33] Doležel, Lubomír (1998). Heterocosmica: Fiction and possible worlds, Johns Hopkins University Press.
[34] Ferrer, Daniel:«Mondes possibles, mondes fictionnels, mondes construits et processus de genèse», Genesis, 30, 2010, mis en ligne le 30 mai 2012, consulté le 01 octobre 2016. URL : http://genesis.revues.org/127.
[35] Gérard genette (1969). «Vraisemblance et Motivation», in Figures II, Paris : Éditions du Seuil.
[36] Propp, Vladimir (1970). Morphologie du conte, Paris : Seuil.
[37] Ricœur, Paul (1983). Temps et récit, Tome I, Éditions du Seuil, Paris.
[38] Ricœur, Paul (1990). Soi-même comme un autre, Éditions du Seuil, Paris, 1990.
[39] Ronen, Ruth (1994). Possible Worlds in Literary Theory, Cambridge: Cambridge University Press.
[40] Ryan, Marie-Laure (1991). Possible Worlds, Artificial Intelligence and Narrative Theory, Bloomington: Indiana University Press.
[41] Todorov, Tzvetan (1970). Introduction à la littérature fantastique, Paris: Seuil.
[42] Wright, Georg H. Von (1951). An Essay in Modal Logic, Amsterdam: North-Holland Publishing Company, Elsevier Science.

Necessary and Possible as Fictional Criterion

Aydi Mekki

Laboratory of Narratology and Interdisciplinary Studies,
Manouba University, Tunisia

Abstract. This paper deals with the question of "necessary and possible" from two main angles: The first angle of view relates the necessary and possible binary to modality as a logical philosophical category, which is based on an objective Aristotelian concept that confines the two-valued truth criterion to conformity with reality, and illustrates the modification and expansion of this binary within the framework of many-valued modal logic and possible worlds semantics. And then we show how this duet turned out to be in literary fiction semantics and becomes an essential tool in the typology and construction of fictional worlds. The second angle of view relies on necessary and possible as a specific fictional criterion for the internal structure of fictional world, on the one hand, and its relationship to the existence, on the other.

Based on all of the above, we have seen that the presence of necessary and possible in Aristotle's *Poetics* as the first book in which this pair is carried out of the logic, before we trace this presence in contemporary narratives and possible worlds theory.

Accordingly, we could consider two outstanding issues of fiction relating to necessary and possible both in their ancient Aristotelian form and in their expanded contemporary image. The first relates to what the fictional world is about to portray from the experience of existence, and the second to the role of necessary-based and possible logical measures in shaping the internal structure of fictional world.

How to attend the necessary and possible in the literary lesson? What are the meanings that are likely to come out to this new area? Is their role limited to building the internal fictional world or beyond it to the relationship of artistic work abroad? If relations in the artistic world are of the genus of real-world relations, where is the freedom of the artist to overcome the possible and necessary compulsions of real life?

***Keywords*:** possible, necessary, modality, modal logic, fictional world, possible world.